استراتيجية الأمن الوطني العراقي في مواجهة التطـرف والإرهاب الفكري والإلكتروني (دراسة ميدانية تطبيقية في محـافظة نينوى تعالج متكلة في المجتمع العراقي)

أ.م.د. مروان سالم علي
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

أ.م. جاسم محمد طه
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

م. بسمة محمد نظير
كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

يواجه العراق تحديات معقدة في مجال الأمن الوطني، لا سيما مع تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب الفكري والإلكتروني، التي تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن المجتمعي والسياسي. وتستند استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى رؤية شاملة تهدف إلى التصدي لهذه الظواهر من خلال تعزيز الأمن الفكري، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على الحريات العامة، وحماية الأمن القومي، لتمثل استراتيجية الأمن الوطني نهجًا متكاملًا لمواجهة التطرف والإرهاب، وبناء مجتمع قادر على التصدي لمخاطر الإرهاب بأبعاده المختلفة، كما إن نجاح الاستراتيجية يعتمد بشكل كبير على تكامل الأدوار بين الحكومة والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني والأفراد في بناء مجتمع آمن ومستقر.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني العراقي، التطرف، الإرهاب الفكري، الإرهاب الإلكتروني، محافظة نينوى.

Iraq is facing complex challenges in the field of national security, especially with the growing phenomenon of extremism and intellectual and cyber terrorism, which poses a direct threat to societal and political security. Iraqi National Security Strategy is based on a comprehensive vision that aims to address these phenomena by strengthening intellectual security, developing digital infrastructure, and achieving a balance between preserving public freedoms and protecting national security. Hence, National Security Strategy represents an integrated approach to confront extremism and terrorism and build a society capable of addressing the risks of terrorism in its various dimensions. In addition, the success of the strategy depends heavily on the integration of roles between governments, religious institutions, civil society, and individuals in building a secure and stable society.

Keywords: Iraqi National Security, Extremism, Intellectual Terrorism, Cyber Terrorism, Nineveh Governorate.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2024/12/23	2025/2/12	2025/2/20

المقدمة

يتعرض الأمن الوطني العراقي اليوم إلى مخاطر عديدة، ومن أهمها التطرف، والإرهاب الفكري والإلكتروني، التي أدت إلى استنزاف قدراته، وموارده، وتعرضه للتدخلات الخارجية والهجمات الداخلية، مما دفع العراق للاهتمام بتحديد ماهية المهددات، التي تُعرّض أمنه الوطني لخطر التطرف والإرهاب الفكري، ووضع الاستراتيجيات اللازمة لمكافحة التطرف والإرهاب، التي أضحت مرتكزًا أساسًا لبناء الدولة الجديدة بعد عام 2003 في إطارها الداخلي في ظل انتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة، التي تسهم في زعزعة الأمن الوطني، وإثارة الفتن بين مختلف طوائف المجتمع العراقي، ومحيطه الإقليمي الذي أسهم في حالة عدم الاستقرار، وهو ما تسعى إليه دول الجوار في ظل أهدافها الاستراتيجية داخل العراق بإبقاء سبل التدخل، وانتهاك السيادة العراقية لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية، مما يتطلب اعتماد استراتيجيات دقيقة وموضوعية، في ظل مصلحة العراق، وتحديد الأهداف المبتغاة من هذه الاستراتيجيات، وماهية وسائل تنفيذها.

أولًا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تتركز الدراسة بشأن مشكلة رئيسة مفادها: ما مدى تأثير التطرف والإرهاب الفكري والإلكتروني في الأمن الوطني العراقي؟

وتنطلق من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تمثلت بالآتي:

1. ما أشكال التطرف والإرهاب وأبعاده وأسبابه في العراق؟
2. ما مهددات الأمن الوطني العراقي داخليًا وخارجيًا؟
3. الاستراتيجيات الداخلية والخارجية الواجب اعتمادها للحفاظ على الأمن الوطني العراقي؟
4. كيف يمكن مواجهة مهددات الأمن في محافظة نينوى، وفي مقدمتها التطرف الفكري والإلكتروني والإرهاب عبر الاستبانات الميدانية؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

تنبع في المجالين العلمي (النظري) والعملي (التطبيقي)، ففي المجال العلمي تنطلق بوصفها تتعرض إلى مفاهيم نظرية جديرة بالاهتمام، ومنها مفاهيم الأمن، والتطرف، والإرهاب، والسلام المستدام، وتعالج مشكلة معاصرة تكمن في تأثير تلك المفاهيم في استقرار المجتمعات الخارجة

من الصراع، لا سيما محافظة نينوى، أما في المجال العملي، فالدراسة تمثل توجهًا جديدًا في البحوث الميدانية، لا سيما في محافظة نينوى عبر استبانات عُمّمت على فئات مختلفة من أبناء محافظة نينوى، ومن كلا الجنسين للوقوف على أبرز الاستراتيجيات، التي يمكن تبنيها لتحقيق الأمن، والاستقرار، ومواجهة التطرف الفكري والإلكتروني، والإرهاب، والتطرف بأنواعه، وأشكاله المختلفة والمتطورة.

ثالثًا: هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرّف على مفهوم الأمن الوطني وأبعاده، ومفهوم التطرف، وأشكاله، وأسبابه، ومفهوم الإرهاب، وأشكاله، ودوافعه، وتركيز الضوء على ماهية المهددات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي الداخلي والخارجي، وماهية الاستراتيجيات الواجب اعتمادها لحماية الأمن الوطني في العراق عامة، وفي محافظة نينوى خاصة.

رابعًا: فرضية الدراسة

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: "كلما تمكنت استراتيجية الأمن الوطني من فهم الأسباب الموضوعية والذاتية لانتشار التطرف الفكري والإلكتروني وفق دراسات ميدانية، كلما زادت فرص تبني الحلول الواقعية لمواجهة هذا التطرف".

خامسًا: منهج الدراسة

اعتمد منهج الدراسة على مناهج عديدة، منها المنهج الوصفي الاستقرائي لوصف مفهوم الأمن والتطرف والإرهاب وأشكالهما المختلفة، والمنهج التحليلي في تحليل استراتيجية الأمن الوطني العراقي في مواجهة التطرف والإرهاب الفكري والإلكتروني، وعينة الدراسة الميدانية، فضلًا عن منهج المسح الاجتماعي بوصفه طريقة لجمع البيانات والمعلومات الحقلية، التي تحصل عليها من خلال العودة إلى مجتمع وعينات البحث.

سادسًا: تقسيم الدراسة

قُسمت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة، فضلًا عن المقدمة، والخاتمة، التي تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الجانب النظري للدراسة، في حين تناولنا في المبحث الثاني، الاستراتيجية الوطنية للأمن الوطني لمكافحة التطرف، أما المبحث الثالث فكان الجانب الميداني (التطبيقي) للدراسة.

المبحث الأول: الجانب النظري للدراسة

أصبح من المتعارف عليه في الدراسات الاستراتيجية والأمنية أن تُطرح المفاهيم الرئيسة التي تنطوي عليها هذه الدراسات، وبما ينسجم مع التغيير الحاصل في أنماط التفكير الاستراتيجي والثورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأشكال التفاعلات السياسية، والاجتماعية، والأمنية، التي يشهدها العالم اليوم، ومن تلك المفاهيم وأهمها مفهوم الأمن الذي يعد مصطلحًا عامًا مجردًا يُستخدم في الكثير من الدراسات الإنسانية، وعلى مختلف الأصعدة، ابتداءً بأمن الفرد وانتهاءً بالأمن الدولي أو العالمي كما بات يوصف، كما يعد من أهم المطالب التي يسعى الإنسان لتحقيقها منذ أن بدء المجتمع البشري سواءً في علاقته مع الآخرين أو مع الطبيعة، بل إن أكثر من ذلك أن الكثير من المنظرين الذين نظروا لنشوء الدولة كـ (توماس هوبز، وجان جاك روسو، وجون لوك)، فسروا نشوء الدولة رغبة في تحقيق الأمن، وللوقوف على مفهوم الأمن، والتطرف، والإرهاب، وأبعادهما ودوافعهما، ومهددات الأمن الوطني العراقي، واستراتيجية الحفاظ عليه، قُسّم هذا المبحث على ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: تأصيل نظري لمفاهيم الأمن والتطرف والإرهاب

المحور الثاني: استراتيجيات الأمن الوطني العراقي لمكافحة التطرف والإرهاب

المحور الثالث: مهددات الأمن الوطني العراقي واستراتيجية الحفاظ عليه

المحور الأول: تأصيل نظري لمفاهيم الأمن والتطرف والإرهاب

المطلب الأول: الأمن الوطني (المفهوم والأبعاد)

يعد الأمن الوطني أحد أهم الأسس التي يتوقف عليها بناء أي دولة، والحفاظ على وحدتها واستقلالها، ويشمل الأمن الوطني مختلف نواحي الحياة داخل الدولة وخارجها، وبما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

أولًا: مفهوم الأمن الوطني

يعرف الأمن من الناحية اللغوية بأنه نقيض الخوف، ويعني السلامة ويأتي من مصدر الأفعال (أمن–أمنًا– أمانًا– أمنة)، ويقصد به اطمئنان النفس، وسكون القلب، وزوال الخوف، فيقال: أمن من الشر أي سَلِمَ منه[1].

أما اصطلاحًا فالأمن يعني حماية الوطن من الخطر الخارجي والداخلي، ويتحدد موضع الخطر باختلاف الظروف الخاصة لكل دولة وتقدير الخطر الذي يهدد أمنها الوطني، وهو بذلك اقترن بالاستراتيجيات العسكرية، التي تعتمدها الدولة لمواجهة تهديدات عسكرية أخرى ليتضمن مدى ما تمتلكه الدولة من قوة عسكرية لتحقيق الأمن وحمايته[2].

وبذلك مفهوم الأمن الوطني ارتبط بتوفير الحماية من الأخطار الخارجية من خلال تقوية الدفاعات العسكرية، وزيادة القوة العسكرية؛ إذ تشعر الدولة بأنها أكثر أمنًا كلما زادت من قوتها العسكرية، لكن هذا يجعل الدول تدخل في سباق التسلح بشكل مستمر ذلك أن القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة التي تستخدم لحماية الأمن، وحسب ما تمليه التهديدات الخارجية لاستخدام درجة القوة سواء بهجوم مباشر أو ردع أو استفزاز بالتهديد باستخدام القوة العسكرية لتكون النظرة الواقعية السائدة في طرح المفهوم، وكان "والتر ليمان" أبرز من وضح مفهومه بالقول "الأمة آمنة وبمنأى عن خطر التضحية بالقيم الجوهرية إذا ما أرادت تجنب الحرب، وتكون قادرة على إدامة تلك القيم عن طريق إحراز النصر والحفاظ عليه في حالة الحرب إذا ما واجهت التحدي"[3]؛ مما دفع البحث عن مفهوم أوسع للأمن الوطني يشمل مختلف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية، والاجتماعية، فضلًا عن البعد العسكري فالدولة كي تحافظ على أمنها الوطني لا بد من الحفاظ على أبعاد الأمن جميعًا من التهديدات المدركة، وتأخذ بنظر الاعتبار القوة العسكرية للدول الأخرى ونواياها وقدراتها ليكون مفهوم الأمن نسبيًا حسب ماهية التهديدات القائمة والمحتملة، فليس هناك أمن مطلق في ظل المتغيرات المحلية الدولية[4].

في حين عرف الأمن الوطني من "تريجر كرونبرج" في كتاب الأمن القومي والمجتمع الأمريكي بأنه "السياسات التي تعتمدها الدول لخلق ظروف مواتية لحماية القيم الروحية" لتكون القيم الروحية جوهر الأمن القومي في ظل سياسة حكومية تستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية تحمي القيم الروحية من الأعداء الحاليين أو المحتملين[5].

من هنا أضحى الأمن الوطني يقوم على مدى قدرة الدول حمايته، ودفع التهديد الخارجي عنه بالقدر اللازم لكفالة الاستقرار السياسي، والاجتماعي، والأيديولوجي، والعسكري، والبيئي باتخاذ مجموعة من الإجراءات وبحدود طاقتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل.

ثانيًا: أبعاد الأمن الوطني

على ضوء مفاهيم الأمن الوطني ظهرت أبعاد عديدة للأمن، تطورت بما يتماشى مع المتغيرات في النظام العالمي الجديد، والمهددات الخارجية، وتمثلت بوجود أبعاد رئيسة للأمن الوطني، ومن أهمها:

1. **البعد السياسي:** وهو الاستقرار السياسي للدولة، وحماية شرعيتها، وتضمين المشاركة السياسية لمواطنيها، والحد من التهميش السياسي، والمحافظة على الإرادة الوطنية، وحرية القرار السياسي للدولة، ومنع التدخلات الخارجية، وتحديد خططها المستقبلية السياسية[6].
2. **البعد الاقتصادي:** يتمثل بمدى قدرة الدولة حماية مواردها الاقتصادية، وتطوير قدراتها الاقتصادية التنموية، بما يوفر الحاجات الرئيسة لمواطنيها، وتوفير الحاجات الأساس للدولة المعززة لتنميتها من رؤوس الأموال والخبرات والمواد الأولية والخام عبر تعزيز علاقاتها الاقتصادية الدولية بما يسهم الوفاء بالتزاماتها الخارجية[7].
3. **البعد الاجتماعي:** يشمل كل ما تقوم به الدولة لتوفير الأمن الاجتماعي القائم على الرفاهية الاجتماعية، وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل للدخل، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والرفاهية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية، وبما يحسن جودة الحياة في الدولة، وتزيد من قوة التمسك بالهوية الوطنية، وبالحافظ على الدولة وأمنها واستقرارها[8].
4. **البعد العسكري:** ويعد أكثر الأبعاد فاعلية في الحفاظ على الأمن الوطني، ويتضمن الحفاظ على أمن الدولة وسلامتها من خلال تعزيز قوتها العسكرية، وغالبًا تلجأ الدول إلى استخدام القوة العسكرية بعد استنفاذ القوة السياسية والدبلوماسية لحماية أمنها من التهديدات الخارجية، وتلجأ الدول إلى زيادة أعداد قواتها المسلحة، وتسليحها، والاهتمام بالصناعات الحربية، فضلًا عن عقد الاتفاقيات العسكرية، والانضمام للأحلاف العسكرية المناسبة لأهدافها الوطنية، وبما يضمن الاستقرار السياسي والأمني وردع الأعداء[9].

5. **البعد الأيديولوجي:** يتمثل بمدى قدرة الدولة تعزيز مجتمعاتها، والحفاظ على الهوية الوطنية، وأنماط خصوصيتها من اللغة، والثقافة، والدين، والعادات، والتقاليد، وحماية مواطنيها من الغزو الفكري والثقافي الذي قد يؤدي إلى تفكك المجتمع[10].
6. **البعد البيئي:** يعرف الأمن البيئي بالأمن الحيوي، وأضحى يأخذ اهتمام الدول كجزء من متطلبات الأمن الوطني من خلال الحفاظ على النظام البيئي، والتنوع الأيديولوجي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتأمين مصادر المياه المشتركة، والحفاظ على السيادة الوطنية عبر عقد الاتفاقيات القائمة على المصالح المشتركة فيما يتعلق بالمصادر المشتركة للمياه، والطاقة، فضلًا عن حماية فروع الأمن البيئي بفروعه كلها من أمن غذائي، وهوائي، ومائي، وصحي، وبما يضمن حماية المكان الذي يعيش فيه الإنسان سواء في السلم أو الحرب[11].
7. **البعد المعلوماتي:** يتمثل هذا البعد في مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة في المجال التقني والوقائي للحفاظ على سرية المعلومات والبرمجيات والاتصالات والشبكات والبيانات من أي خطر سواء أكان متعمدًا أم غير متعمد؛ فجاء في تعريف لجنة أنظمة الأمن القومي الأمريكي (CNSS) "حماية المعلومات والعناصر التي تسهم في ذلك مثل المكونات المادية المستخدمة في معالجة وتخزين ونقل المعلومات"[12].

أضحت اليوم أغلب الدول التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة، وتطوير شبكات الاتصال ونشر الإنترنت، وتنشيط خدمات الحكومة الإلكترونية، وإصدار قوانين التوقيع الإلكتروني لزيادة النشاطات الاقتصادية؛ مما تطلب حماية نظام المعلومات من أي اختراق أو هجوم يهدد الأمن الوطني، والاهتمام بمدى موثوقيتها ودقتها وسريتها بعيدًا عن الأشخاص غير المصرح لهم، والتحقق من المستخدم عبر المصادقة على هوية الأشخاص المصرح لهم[13].

ويتضح مما سبق أن الأمن الوطني يتضمن الحفاظ على الأبعاد كافة من التهديدات الخارجية من خلال حماية الدولة سياسيًا عبر ضمان وحدة القرار السياسي، وحمايتها اقتصاديًا من خلال الحفاظ على ثرواتها الاقتصادية، وضمان ديمومتها، والحفاظ على التماسك والسلام الاجتماعي، وتوفير متطلبات الشعب، وحمايتهم من الغزوات الفكرية، والحفاظ على العادات

والتقاليد المجتمعية مع ضرورة الاهتمام بتطوير قوة الدولة عسكريًا بما يضمن حماية الدولة من أي خطر خارجي حقيقي أو محتمل.

المطلب الثاني: التطرف (مفهومه وأشكاله وأسبابه)

التطرف ظاهرة تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، ويعد ظاهرة متغيرة من حيث مدى انتشارها حسب عوامل نشوئها، وتفاعل المجتمعات معها، ويؤثر في الأمن الوطني للدول لأنه يهدد أمن الوحدة الوطنية، ويوقف عجلة التنمية في حال انتشار الأفكار المتطرفة، بينما التطرف في الأفكار والسلوك من الممكن أن تقتصر آثارها على صاحبها في حال وجد صد من المجتمع لأفكاره، وعدم الانجراف لها لا سيما فئة الشباب الذين لا يملكون حصانة دينية وفكرية ونفسية.

أولًا: مفهوم التطرف

التطرف يقصد به انحراف سلوكي وفكري عن المبادئ العامة، يحدث فيه انتهاك للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة، ويتجسد في الخروج عن الفكر والأيديولوجية السائدة في المجتمع، والتوجه نحو العنف والانتماء للجماعات المتطرفة[14]، كما جاء في مفهومه أنه تجاوز حد الاعتدال والاتجاه إلى تفكير مغلق لا يقبل أي رأي مغاير له في المعتقد أو الدين إلى حد التعصب مما يبعد صاحبه عن الاعتدال والوسطية إلى المغالاة والتشبث بأفكاره الخاطئة من دون فهم أو وعي، وهنا لا بد من التمييز ما إذا كان المتطرف لم يخرج أفكاره إلى حيز الفعل أو السلوك العنيف، فلا يعد مهددًا للأمن الوطني، ولا يقع صاحبه تحت الطائلة القانونية، في حين إذا أخذ شكل نشر العنف والفوضى والقوة والقتل فهو يعد مهددًا لأمن الدولة، ويدخل في إطار التطرف العنيف[15].

ويعرف كذلك بأنه الخروج عن القواعد السلوكية والقواعد الفكرية، ويتحول من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري أو عمل سياسي حينما يلجأ المتطرف إلى العنف كوسيلة لتحقيق مبادئه، أو اعتماد الإرهاب النفسي والمادي والفكري لكل من يقف عقبة في الوصول لتحقيق أفكاره، لا سيما في حال اتساع الدائرة، وتكوين جماعات متطرفة، وهنا سيترك آثاره على الدولة والمجتمع من تهديد أمن الدولة، والتدهور الثقافي والعلمي، ويدخل الدولة في صراعات مدمرة[16].

نفسيًا فقد تعددت آراء علماء النفس في تفسير معنى التطرف، فمنهم من وجد أن التطرف هو بمثابة ثورة يقوم بها المتطرف على الواقع، إذا لم يكن الواقع مقنعًا، أو هروبًا من الواقع في

حال عدم القدرة على القيام بثورة، أو راجعًا لاضطراب في الشخصية مما أدى لارتفاع مستوى التوتر النفسي[17].

وعرفه جلال بيومي أنه "استجابة في الشخصية تعبر عن الرفض والاستياء عن الواقع في المجتمع، وتعكس خصائص شخصية المتطرف مثل السيطرة، وحب الذات، وبروز الأنا، مما تدفعه إلى اعتماد أساليب متطرفة، مثل التعصب، والصلب في ظل الجمود الفكري والنفور من الواقع[18].

ويستنتج مما سبق أن التطرف هو انتهاك للقيم الاجتماعية، والخروج عليها بعيدًا عن الاعتدال إلى حد التشدد، والغلو، ورفض الواقع، والثورة عليه، واعتماد ممارسات عدوانية في حال عدم الاستجابة لأفكار المتطرف، وقد يصل التطرف إلى حد العنف والعدوان على أفراد المجتمع، وهنا يكون مهددًا للأمن الوطني.

ثانيًا: أشكال التطرف

تبدأ مظاهر التطرف بالعزلة والمقاطعة، وإصدار حكم فردي على المجتمع ويدع الناس الأخذ به ولو بالقوة واتخاذ موقف عدواني من المجتمع في حال عدم الاستجابة وتعددت أشكاله إلى الآتي:

1. التطرف الديني

يقوم التطرف الديني على التشدد الديني والتعصب للرأي بعيدًا عن مقاصد الدين والشرع، ولا يسمح باعتماد لغة الحوار مع الآخرين؛ لأنه يرى أنه وحده على حق ومن يخافه فهو كافر مما يدفعه إلى التشدد والغلو في الرأي، ومحاسبة الناس على الجزئيات والفروع والنوافل، وكأنها فرائض والحكم على إهمالها بالكفر والإلحاد، ويبلغ التطرف مداه حين يسقط في عصمة الآخرين، ويستبيح دماءهم وأموالهم لخروجهم عن قواعد الدين، وهو ما يؤدي إلى ظهور الإرهاب المسلح، وبروز ظاهرة عدم الاستقرار في المجتمع مع عد المتطرف هدم المجتمع ومؤسساته نوعًا من التقرب إلى الله، وجاد في سبيله لأنه مجتمع كافر، لا يسير وفق ما أنزل الله تعالى، والمتطرف يعد نفسه حاميًا للدين وسببًا في وضع حد للتطرف.

2. التطرف الاجتماعي

يعتمد التطرف هنا على النوع الاجتماعي القائم على أدوار وسمات مشروطة اجتماعيًا، ولها دور في التأثير في العلاقات الاجتماعية، ويقصد به تعصب فرد أو فئة لأفكار معينة، إذ تنتقل هذه الأفكار إلى فئات أو مجموعات تجمعها أيديولوجيات مشتركة قائمة على الدين والعرق لتحصل على الموافقة والمساندة لتحقيق أهدافها، لا سيما مع اعتماد أسلوب إثارة شعور الظلم والاستبداد عند الأفراد نتيجة الظروف الاجتماعية التي يعيشونها، لكنه يؤثر سلبًا في المجتمع، لا سيما أن التعصب والعنف يؤدي إلى صراعات داخل المجتمع من ناحية، ويؤدي إلى التدهور الثقافي والفكري والعلمي والفني، ويعطل الطاقات الإنسانية والقدرات الإنتاجية[19].

3. التطرف السياسي

يقوم التطرف السياسي بوجود رجل سياسي متسلط لا يقبل لغة الحوار والرأي الآخر، ويحاول التحالف مع أقلية تتبعه بالأفكار والرؤية والأسلوب، ومحاولة فرضها على أغلبية الشعب مما تخلق شعورًا بالإحباط والتهميش نتيجة الحرمان من الحقوق السياسية، واعتماد سياسة التهميش والإقصاء السياسي والحريات المدنية، مما تدفع فئة الشباب للتخلص من الأنظمة القمعية المتشددة التوجه لتنظيمات سياسية شعبية مناهضة ومتطرفة للتعبير عن أفكارهم ومبادئهم، وهو يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة[20].

ثالثًا: أسباب التطرف

إن التطرف ظاهرة عامة موجودة في المجتمعات كلها، تعددت أسبابه ما بين سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو اقتصادية، وستوضح وفق الآتي:

1. الأسباب السياسية

تؤدي الظروف السياسية غير المستقرة التي تعيشها معظم المجتمعات، لا سيما العربية المسلمة منها في تغذية الأفكار المتطرفة لدى فئة الشباب، وظهور تيارات فكرية في الظاهر إسلامية؛ لكنها تحمل في طياتها مفاهيم متطرفة منددة بحالة عدم الاستقرار السياسي، والسياسات الحكومية المتشددة التي تلجأ إلى سياسات منع الحريات والعقائد وتكميم الأفواه مما يولد الغلو والتطرف ومن ثم الإرهاب؛ ولعل هذا التشدد في السياسات الحكومية هو السبب الرئيس في ضعف الانتماء الوطني، وعدم الولاء للدولة، والاتجاه نحو التطرف الفكري، وتهديد أمن الدول[21].

2. الأسباب الاقتصادية

يمثل العامل الاقتصادي أحد أهم العوامل في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي من ناحية، وخلق حالة من عدم الاتزان النفسي لدى الإنسان، ففي حال معاناة الفرد داخل المجتمع من ضعف الدخل، والفقر، والبطالة، وعدم قدرة الدولة تلبية الحاجات الرئيسة لمواطنيها، سيولد شعورًا بعدم الرضا، ويخلق شعورًا بالكراهية، وعدم الانتماء لوطنه، ونبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية، ويؤدي إلى استثمار هذه الظروف من قبل الجماعات المتطرفة لجذب هذه الفئة من الشباب الفقيرة، وإيهامهم بقدرتهم على تحسين الأوضاع الاقتصادية لهم، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتكافؤ الفرص بين الشباب ليتحول التطرف إلى إرهاب يهدد أمن الدولة[22].

3. الأسباب الاجتماعية والنفسية

تتنوع الدوافع الاجتماعية للتطرف باختلاف ظروف كل دولة وفقًا لتنوع الظروف التي تسهم في إبراز الظاهرة، مثل الشعور بالظلم، والقهر الذي يشعر به الفرد في بيته وبيئته التي يعيش بها نتيجة الانحلال الأخلاقي، وضعف التنشئة الاجتماعية، وما ينجم عنها من جيل ناقم على المجتمع رافض للتأقلم معه، مما يدفعهم إلى الانحراف على المجتمع، فحالة الإحباط التي يشعر بها الفرد تجاه مجتمعه تجعله أكثر عرضة للانتماء للجماعات المتطرفة للتخلص من الشعور بالفشل الفردي، وتوفير غطاء اجتماعي وسلطة لا محدودة للمتطرفين للثورة على المجتمع[23].

4. الأسباب الدينية

تواجه المجتمعات التطرف الديني، ويعود سببه إلى الانحراف عن معايير العدالة، والعقلانية، والاعتدال في الأفكار الدينية، وعدم تقبل الآخر، والتعصب دينيًا؛ فكل شخص يخالف آراء المتطرف هو خصمه، ولعل ذلك يعود لإلغاء الحوار، وتقبل الآخر، واللبس في فهم المعلومات الدينية، وعدم التفرقة بين النص الإلهي وأقوال العلماء الذين يمثلون لدى المتطرف بأقوالهم وأفعالهم المثل الأعلى الذي يقتدى به وبشكل يؤدي إلى التعصب الأعمى للمذهب أو الدين، والابتعاد عن المعايير الدينية الصحيحة فكرًا وسلوكًا[24].

ويتضح مما سبق أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمثل أسبابًا رئيسة للتطرف ومنها التطرف الديني، وهذه الأسباب هي متشابكة ومترابطة ولا يمكن الفصل بينها، وكل

سبب منهم هو ناتج عن الآخر؛ فالدولة متى ما كانت غير قادرة على تلبية حاجات مواطنيها وإعطائهم حرياتهم تولد حالة التطرف والغلو ومن ثم الإرهاب.

المطلب الثالث: الإرهاب (مفهومه وأشكاله ودوافعه)

أولًا: مفهوم الارهاب

جاء في مفهوم الإرهاب لغةً أنها مشتقة من (رَهِبَ- يرهب-رهبة -رهبًا)، وتأتي بمعنى خاف أو يخيف أو أخاف، والرهبة في معناها العام هي الخوف والفزع[25].

والإرهاب في الاصطلاح هو إحداث الرعب في النفوس عن طريق استخدام العنف بالقتل أو الاغتيال والتخريب والتدمير والابتزاز والاعتداء بهدف خدمة أغراض سياسية أو استراتيجية، وإشاعة جو من عدم الاستقرار في دولة ما، ويُستخدم من قبل جماعات منظمة، أو حزب ضد الدولة، أو جماعة سياسية[26].

وجاء في م/1 من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 أن الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم، وحرياتهم، وأمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو أحد المرافق العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[27].

ووضح المشرع العراقي مفهوم الإرهاب في إطار (م_2/200) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سبع سنوات أو الحبس كل من حبذ أو روج أيًا من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية، أو النظم الأساسية الاجتماعية، أو لتسويد طبقة على غيرها من النظم الاجتماعية الرئيسة للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإرهاب، أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظًا في ذلك".

كما حدد المشرع مفهوم الإرهاب وفق قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 وفي (م/1) من قانون الإرهاب بأنه "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردًا أو مجموعة أفراد أو مؤسسات رسمية وغير رسمية أوقع الأضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني، أو الاستقرار والوحدة الوطنية، أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس، وإثارة الفوضى تحقيقًا لغايات إرهابية"، كما ضمن المشرع في (م/3) الأفعال التي تعد

جرائم تهدد الأمن الوطني، والوحدة الوطنية، ويعمل على إضعاف قوة الدولة، وضرب مؤسساتها، وسفراتها، ومطارها، وحدودها باستخدام العنف والقوة أو التصادم مع قوات الدولة المسلحة من شأنه أن يشجع الإرهاب، ويزعزع الأمن الوطني[28].

ويتضح مما سبق أن الإرهاب يقوم على استخدام العنف والقوة بشكل غير مشروع أو التهديد به من فرد أو جماعة، وسواء أكان التهديد ضد فرد أم مجموعة أفراد أم دولة، ولتحقيق هدف الجماعة الإرهابية، وتهديد أمن الدولة مهما كان الغرض من الإرهاب سياسيًا أم اقتصاديًا أم اجتماعيًا.

ثانيًا: أشكال الإرهاب

تعددت أشكال الإرهاب وتأثرت بالتطور الحاصل في العالم، من حيث منفذيها، وداعميها، ووسائلها، إذ أضحت اليوم تعتمد على القوة الناعمة في تحقيق أهداف الإرهاب إلى جانب القوة التقليدية، كما إن أشكال الإرهاب صنفت حسب قناعات الباحثين وتصوراتهم واتجاهاتهم الفكرية والعملية ليصنف بذلك إلى الآتي:

1. إرهاب الدولة

لا يقتصر الإرهاب على ما يقوم به الأفراد أو الجماعات الإرهابية، بل يمثل أيضًا ما تقوم به الدولة من جرائم إرهابية مباشرة، مثل شن هجمات على دولة أخرى أو ممتلكاتها، أو أفرادها لا سيما السياسيين منهم أو المعارضين لها بهدف الهيمنة عليهم وإخضاعهم، كما تشمل ما تقوم به الدولة من جرائم اضطهاد وتمييز عنصري ضد جماعات معينة داخل الدولة، أو جرائم غير مباشرة من خلال تقديم الدعم لجماعات إرهابية وتدريبها داخل دولة أخرى بغية التحقيق[29].

2. إرهاب الأفراد

ويشمل في مفهومه ارتكاب فرد أو مجموعة من الأفراد في إطار جماعة منظمة أو جمعية أو عصابة أعمالًا إرهابية باستخدام العنف والقوة والتهديد بهدف خلق جو من الفزع، والخوف، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، والإخلال بالنظام العام؛ وغالبًا ما يوجه ضد الدولة ومؤسساتها الحكومية أو شخصيات معينة بالنظام السياسي، وتنحصر نتائجه في نطاق العمل الإرهابي[30].

3. الإرهاب البيولوجي

يقوم على إطلاق متعمد للفيروسات والبكتريا وبما يلحق الأذى بالكائنات الحية أو قتلها لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية عبر ترهيب الحكومات، أو السكان المدنيين أو إخضاعهم بالقوة، وتشير تقارير الانتربول الدولي أن لدى الأفراد والجماعات الإرهابية القدرة على استخدام الأسلحة البيولوجية بوصفها أسلحة غير تقليدية وسهلة الاستخدام، وصعب التحكم بآثارها، وسهلة التنقل نسبيًا، فضلًا عن أنها أسلحة سهلة الإنتاج إذا ما قورنت بالأسلحة الكيمياوية أو النووية لإلحاق الضرر بالمجتمع، وتهديد الحياة المعاصرة، وبث الرعب والقلق في النفوس جراء انتشارها على نطاق واسع، وزيادة عدد ضحاياها وبما يزعزع أمن واستقرار الدولة[31].

4. الإرهاب الفكري (الأيديولوجي)

وهو استخدام السلطة المعنوية أو المادية بغرض فرض رأي محدد، أو إجبار الآخرين على سلوك ما، ويقوم على أيديولوجية عدم تقبل الرأي الآخر، وسلب حق التعبير وحرية العقيدة على أساس مخالفتها لثقافة أو مذهب أو عقيدة، وغالبًا ما يكون سبب بروز الإرهاب الفكري هو السياسات الحكومية القائمة على الغزو المُفتعل، أو من اجتهادات علماء الدين المتعصبين لرأيهم الناتج عن الفهم الخاطئ للنصوص الدينية مما دفع المنظرين، لا سيما الغربيين إلى ربط الدين الإسلامي بالإرهاب، وعدم التمييز بين الدين والإرهاب نتيجة الجماعات المتطرفة التي عمدت بث الأفكار المتطرفة والعنيفة، وافتقاد منهجية الحوار، وقمع كل من يخالف سلطتهم الدينية[32].

5. الإرهاب الإلكتروني (السيبراني)

يتمثل بكونه هجمات غير مشروعة أو التهديد بهجمات ضد الحواسيب أو الشبكات أو المعلومات المخزنة إلكترونيًا باستخدام النظم المعلوماتية والمتمثلة في شبكات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، وبالاعتماد على التكنولوجيا، وبما يلحق الضرر بالأنظمة، والشبكات، والاتصالات، وتقويض عملها، أو يستخدم لتعطيل أنظمة الدفاع الجوي، وإخراج الصواريخ عن مسارها، واختراق النظم المصرفية، وإرباك حركة الطيران بهدف إشاعة الفوضى في المجتمع، والتأثير في الحكومات أو الشعوب أو المجتمع الدولي وبما يحقق أهدافًا سياسية أو دينية أو اجتماعية، ولا يختلف الإرهاب الإلكتروني في مضمونه عن الإرهاب التقليدي من حيث الهدف، لكن يكمن باستخدام شبكة الإنترنت للوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها الفرد الإرهابي أو

الجماعات، وعبر اعتماد النشر والدعاية لزيادة عدد العناصر الإرهابية من جهة، أو للتحريض على القيام بالعمليات المسلحة من جهة أخرى[33].

ثالثًا: دوافع الإرهاب

تعددت دوافع الإرهاب بوصفه ظاهرة برزت في الآونة الأخيرة بأشكال وأساليب مختلفة أدت إلى زعزعة أمن الدول واستقرارها، لتكون كالآتي:

1. الدوافع السياسية

تهدف أغلب الجماعات الإرهابية تحقيق أهداف سياسية في دولة ما عبر القيام بالعلميات الارهابية في إطار أيديولوجية سياسية أَو دينية تحاول من خلالها تغيير نظام الحكم أو طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية داخل المُجتمع وهو يعود للسياسات غير العادلة التي تعتمدها بعض الدول تجاه شعبها ومنع حرية التعبير والرأي والمشاركة السياسية، أو محاولة لتنبيه الرأي العالمي بشأن قضية ما مثل حق الشعب تقرير مصيره في حال السيطرة الاستعمارية أو الوقوع تحت وطأة الاحتلال الأجنبي وممارساته القائمة على التدخل وأعمال القمع والتهجير والسياسات العدوانية لتكون من خلال ممارستها لأعمال العنف والإرهاب تضغط على الرأي العام العالمي لنيل الاستقلال وهو معتمد من قبل جماعات تطلق على نفسها حركات التحرر الوطني، أو إرغام الدولة على قرار معين أو الامتناع عن قرار تراه ليس من مصلحتها[34].

2. الدوافع الاقتصادية

يعد سوء الأوضاع الاقتصادية، وتردي أوضاع المعيشة، وانتشار الفقر والبطالة، وعدم قدرة الدولة على إشباع الحاجات الأساس لشعبها دافعًا في اللجوء إلى الجماعات الإرهابية، التي تستغل هذه الظروف، لا سيما فئة الشباب للقيام بأعمال عنف وتخريب مقابل تمويل ودعم وتجهير وبما يشبع حاجاتهم المادية والنفسية[35].

كما عد عامل العولمة أحد الأسباب في الأعمال الإرهابية في ظل انتشار الفروق الطبقية، وسوء توزيع الدخول والثروات بين الدول المتقدمة والفقيرة، وبين الطبقات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة، وانتشار الفساد المالي والإداري، وسهولة نقل الأموال والأفراد والمعلومات بين العناصر الإرهابية داخل وخارج الدولة، الذي فسح المجال لزعزعة اقتصاد الدول، وقلب البناء الاجتماعي من خلال غسل الأموال، والسوق السوداء، والاندفاع لكسب الأموال بطرائق غير مشروعة[36].

3. الدوافع الاجتماعية

هنالك دوافع اجتماعية عديدة أدت إلى بروز ظاهرة الإرهاب منها[37]:

أ. التعصب الطائفي الذي تشهده العديد من المجتمعات العربية، وتحاول من خلالها بعض الجماعات استخدام العنف والقوة لفرض الرأي، وإبعاد أي طائفة مخالفة لها.

ب. التطرف في الدين يعد من أخطر الدوافع للإرهاب، إذ يلجأ بعض الأفراد إلى التعسف والإكراه، وتشويه الدين بعيدًا عن الاعتدال، ومحاولة إنكار على الآخرين دياناتهم ومعتقداتهم.

ج. التفكك الأسري، وغياب التنشئة الاجتماعية يمثل سببًا في بروز أفراد من المجتمع عدوانيين تجاه الآخرين، ومنحرفين عن القيم الاجتماعية، والعادات، والتقاليد، ويرتكبون أعمال عنف لإشباع دوافعه.

د. غياب الأنظمة والقوانين الرادعة لتكون شريعة الغاب هي السائدة، وتبرز المجاميع الإرهابية، التي تعبث بأمن الدولة وسلامتها في ظل دولة عاجزة على ردعهم وإيقافهم.

4. الدوافع الشخصية

يرى بعض المحللين النفسيين أن بعض الأشخاص لديهم غريزة الميل إلى الإرهاب والقتل مما تدفعه البحث عمّا يساعده في تحقيق غريزته، ولعل عدم قدرة الشخص السيطرة على ذاته، وعدم الإحساس بقدرة الدولة تحقيق حاجاته، وأهدافه، والشعور بالنقص والفشل تدفعهم إلى استخدام طاقاتهم السلبية باتجاه الآخرين بالعنف والقتل والعدوان، وهو يعود كما ذُكر إلى سوء التنشئة النفسية الاجتماعية، فتكوّن أشخاصًا متطرفين وعدوانيين[38].

ومن خلال العرض المفاهيمي للتطرف والإرهاب، يمكن القول إن هناك أوجه تشابه واختلاف بين المفهومين؛ فمن حيث أوجه التشابه، كلاهما ينطلقان من أفكار ومعتقدات متشددة قد تكون دينية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو أيديولوجية، وغالبًا ما يقوم المتطرفون والإرهابيون برفض أي فكر أو معتقد مختلف عن معتقدهم، وكلاهما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، ونشر الخوف والعنف، والشخص المتطرف قد يتحول إلى إرهابي إذا اتخذ خطوة نحو العنف، لكن ليس كل متطرف يصبح إرهابيًا.

أما من حيث أوجه الاختلاف، نجد أن التطرف يقوم على اعتناق أفكار ومعتقدات متشددة تتعارض مع القيم والمبادئ السائدة، وقد يبقى المتطرف في مرحلة الفكر والتعبير من دون اللجوء إلى العنف، وقد يبقى المتطرف في مرحلة الفكر والتعبير دون اللجوء إلى العنف، ويعمل على نشر الفكر المتطرف، من خلال الإعلام ووسائل التواصل، والخطاب التحريضي، بينما الإرهاب فيقوم باستخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية، أو دينية، أو أيديولوجية، ويعتمد الإرهاب على تنفيذ أعمال عنف ضد الأفراد أو المجتمعات، مثل التفجيرات، والاغتيالات، والخطف.

المِحور الثاني: استراتيجيات الأمن الوطني العراقي لمكافحة التطرف والإرهاب

ترتكز القاعدة الأساس لنجاح أي استراتيجية وطنية فعالة في المستوى الداخلي على وضع أهداف واضحة ومدروسة في إطار الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ككيان مؤثر وفق الواقع الإقليمي مع الرغبة للتأثير في الواقع الدولي، وتعتمد استراتيجية الأمن الوطني العراقي في مرتكزاتها على وضع رؤية متكاملة، ومسار شامل لتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة، فوضعت استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2007–2010) في المرحلة الانتقالية، التي صاحبت التغيير السياسي بعد عام 2003، والتحديات التي عرقلت التحول الديمقراطي، وتعثر بناء الدولة، فجاءت الرؤية نحو عراق آمن ومستقر يستطيع العراقيون العيش بآمان في ظل دولة ديمقراطية اتحادية تراعي حقوق الإنسان، والخصوصية القومية، والدينية، وتسهم في تحقيق الأمن والاستقرار، وضمان سيادة العراق، ووحدة أراضيه في إطار نظام ديمقراطي اتحادي ومؤسسات كفوءة، واقتصاد متنوع وأمن واستقرار إقليمي ودولي، ومن ثم تصنيف المخاطر حسب مستوياتها (الأول، والثاني، والثالث) لتشمل (الإرهاب، والفساد، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الهوية الوطنية، والجريمة المنظمة، وقضايا الحدود، وغيرها)، وعدت الاستراتيجية أن الإرهاب والتطرف من أخطر أنواع التهديدات بوصفهما يقوضان ركائز الدولة، والعملية السياسية، ويضعفان الروح المعنوية باستهدافهما المجتمع، والبنى التحتية، ومؤسسات الدولة، ويؤديان إلى عدم الاستقرار، كما عمدت الاستراتيجية تحديد السياسات الحكومية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لتتمثل، بسياسات الأمن والدفاع، وإصلاح المؤسسات الأمنية، وتعزيز قوات مكافحة الإرهاب، ومراجعة استراتيجية مكافحة الإرهاب، ووضع

سياسات داخلية لدعم الاستقرار الداخلي، وبناء المؤسسات السياسية، وترسيخ الوحدة الوطنية والهوية الوطنية، ومن ثم التطرق إلى السياسة الخارجية، وبناء علاقات مع دول الجوار، وحل النزاعات الحدودية، وإنشاء بيئة مستقرة تسمح للتطبيع الاقتصادي والسياسي والأمني، وجعل العراق عضوًا فعالًا في المنظمات الدولية والإقليمية، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب والأمن الجماعي، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل[39].

وقد ضمت الاستراتيجية أربعة مداخل، ضم المدخل الأول، الرؤية الوطنية العراقية، والبيئة الاستراتيجية، وأما المدخل الثاني فقد تضمن باب المصلحة الوطنية، في حين تضمن المدخل الثالث، قضايا الإرهاب والعنف والفساد والجريمة المنظمة، في حين تضمن المدخل الرابع، الوسائل الاستراتيجية في مختلف المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، والأسباب التي دفعت إلى وضع الاستراتيجية هي ضمان قيام الدولة بالتعامل مع التهديدات الشاملة والمخاطر التي يتعرض لها الأمن العراقي، ووضع سياسات أمنية فاعلة عبر زيادة القطاع الأمني، ورفع كفاءة العاملين في المجال الأمني بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ استراتيجيات للوزارات والهيئات وبلورتها في سياسة واحدة لتوفير سياسات الأمن الوطني والأسس الإرشادية للعاملين في المجال الأمني[40].

لكن من المآخذ على هذه الاستراتيجية، التي عرفت باسم (العراق أولًا) أنها لم تدخل حيز التنفيذ، ولم ينفذ منها سوى (1%)، لا سيما مع عدم تحديد الجهات المنفذة، وعدم وجود جهات تتولى تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لسياسات الأمن الوطني، ولم يتم تشكيل هيئة رقابية مختصة بمراجعة سياسة الأمن الوطني، أو حتى تعميمها وإعلام الشعب والقوى السياسية المتحالفة بمضمونها للعمل بها وإنجاح تنفيذها، كما إنها حينما وضعت لم تأخذ بنظر الاعتبار البيئة الخارجية ومؤثراتها في صنع القرار، ولا البيئة الداخلية ودورها المؤثر في إنجاح تطبيق الاستراتيجية [41].

ومن ثم وضعت استراتيجية الأمن الوطني (2010–2015) التي لم تدخل حيز التنفيذ في ظل استمرار التخبط الأمني الداخلي مع وضع استراتيجية للأمن الخارجي في إطاره الإقليمي مع دول الجوار، مع الحاجة لإعادة تصميم المنظومة الأمنية، وهيكلة القطاع الأمني، كما إن الخطة الاستراتيجية التي وضعت في هذه المرحلة لم تكن للعراق القدرة على تحديد مدى استطاعة الدولة

بناء فلسفة الأمن الوطني العراقي، والقيم الأساس للاستراتيجية الأمنية العراقية بعد 2015؛ لأن قيم البيئة الاستراتيجية العراقية تختلف عن قيم الأمن قبل 2010، أضف إلى ذلك أن الانتقال لمرحلة جديدة في مجال حماية الأمن الوطني يتطلب تحديد الأهداف والأولويات، ومنها مناقشة الوجود العسكري الأمريكي المباشر، واستقراء الأوضاع الأمنية، والقدرات العسكرية، وإعادة صياغة الأمن المعلوماتي، وبناء استراتيجية قائمة على أساس مشاهد مستقبلية للاستجابة لأي طارئ خارج الخطة الاستراتيجية[42].

وكان للاستراتيجية الوطنية (2024–2028) للإدارة المتكاملة للحدود التي أقرها المجلس الوزاري العراقي للأمن الوطني، ورفعها لمجلس الأمن للمصادقة عليها، من أهم الاستراتيجيات التي وضعت ذلك أن تشكيلات الدولة جميعًا أسهمت في إعداد المسودة الجديدة، وتعد الاستراتيجية الثالثة على مستوى تاريخ العراق، وعدت جزءًا من توجه الحكومة لتعزيز الأمن والاستقرار بعد الانتصار على داعش الإرهابي، وجاءت استجابة للتحديات الأمنية والسياسية التي تواجه البلاد، كما شملت مجموعة محاور وفصول تنطلق من تحقيق المصالح العليا للدولة وأهدافها الاستراتيجية، وإرادة الدولة في خلق سياسات ووسائل لمواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية، وتحافظ وتدعم المصلحة الوطنية، واشتملت على خمسة محاور رئيسة، وهي، مكافحة التطرف العنيف، وتعزيز سيادة القانون، والتعاون الأمني الدولي، والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وتنطلق من مبدأ مسؤولية رئيس الوزراء بوصفه القائد العام للقوات المسلحة وضع سياسة أمنية لإدارة مصالح الدولة وحمايتها، واستنادًا للمادة (110) من الدستور العراقي، وتحسين الوضع الأمني الداخلي يرتب على رئيس الوزراء وقطاعات الدولة المختلفة التعاون في مجال الأمن الوطني واستقرار المجتمع، ودخلت في نسبة إنجاز (80%) للتجاوز ما جاء بالاستراتيجيات السابقة في إطار العمل الجماعي تحت قيادة رئيس الوزراء لتكون أول استراتيجية تحاكي واقع العراق[43].

ويتضح مما سبق أن اعتماد استراتيجيات للأمن الوطني يقوم على تعزيز قدرة الدولة للحماية الذاتية القائمة على وضع خطط متجانسة لحماية أمن الدولة، لكن الأمر يتطلب لنجاح أي استراتيجية التخطيط المعتمد على تحديد الأهداف والإمكانات والموارد، وتحديد أمد التنفيذ القصير

أم المتوسط أم الطويل، ومن ثم تحديد مصادر التهديد الداخلي والخارجي، ومن ثم تحديد الوسائل والأدوات التي يتم ترجيحها لتنفيذ الاستراتيجية.

المِحور الثالث: مهددات الأمن الوطني العراقي واستراتيجية الحفاظ عليه

أضحى الأمن الوطني العراقي معرضًا لمهددات عديدة، سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر خارجية أم داخلية مرئية أو غير مرئية، التي تتطلب الوقوف أولًا على واقع الأمن الوطني العراقي، ومن ثم ماهية تلك المهددات، وكيفية تجنبها من خلال وضع الاستراتيجيات الفاعلة للحفاظ على الأمن، ومن هنا قُسّم هذا المحور على:

المطلب الأول: واقع الأمن الوطني العراقي

اختلفت معايير العراق في الاهتمام بالأمن الوطني بعد عام 2003؛ إذ أضحى الوضع الأمني غير مستقر سياسيًا وأمنيًا في ظل حل المؤسسات السياسية والعسكرية من الإدارة الأمريكية، وقيام دولة جديدة التي عمدت تشكيل مؤسسات أمنية وسياسية مما فرض واقعًا أمنيًا جديدًا يختلف عن ما كان سائد قبل عام 2003، وبذلك أثرت في الأمن الوطني العراقي العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية، تم تحديدها وفق الآتي:

أولًا: المتغيرات الداخلية

شهد العراق تغيرًا في الوضع السياسي، وما تبعه من مرحلة إعادة بناء نظام سياسي قادر على إطلاق الحريات والتعددية الحزبية، وإحلال الاستقرار، وبناء المؤسسات السياسية والعسكرية، وإحلال السلام الداخلي والقضاء على مشكلات الطائفية والقومية والسياسية وما تبعها مِن تغيير في طبيعة النِظام السياسي والحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وزيادة معدلات العنف والإرهاب، وتأثير ذلك على إعادة بناء الدولة، وتحقيق الأمن والاستقرار في ظل هذه المتغيرات[44].

في الإطار ذاته عانى العراق من مشكلة إعادة بناء الدولة في ظل نظام فيدرالي، وهو يعطي صلاحيات واسعة للأقاليم على حساب المركز، وحسب الدستور العراقي لعام 2005، وهو ما قد يؤدي حسب بعض المحللين السياسيين لزعزعة الأمن الوطني بوصفه قائمًا على أساس عرقي وطائفي، لا سيما في حال قيام ثورات أو صراعات محلية حزبية وطائفية، هدفها إضعاف الدولة المركزية؛ مما قد يحوّل العراق إلى بؤرة صراع وتنافس محلي من جهة، وبين الأقاليم

والمركز، لا سيما أن هناك اختلافًا في تحديد طبيعة الفيدرالية بين القوى السياسية، فالكرد يطرحون الفيدرالية على أساس قومي جغرافي لتحديد كيانهم القومي الخاص، بينما بعض القوى السياسية العربية تحددها في إطار توحيد العراق، والأخرى تحددها في إطار إداري لا أكثر، في حين رفضها جاء من أطراف أخرى على أساس إضعافها للمركز[45].

كما يمكن تحديد مشكلة عدم الاستقرار السياسي، وأزمة تحديد الهوية الوطنية كأحد المتغيرات الداخلية، التي عانى منها العراق، وعدت مؤثرة في أمنه الوطني، التي ترجع لأسباب سياسية، وكما ذكرنا تغير الوضع السياسي، واعتماد العراق المحاصصة والتوافقية وسيلة لتسليم السلطة بين المكونات، ووفق أسس مذهبية وقومية ودينية، أفقد النظام السياسي وحدته وقوته، مما أدى إلى اختلال الأمن، واعتماد وسائل العنف السياسي في إطار عمليات الترشيح، والانتخابات، وإرباك عمل المنظومة السياسية[46].

وبذلك يمكن القول إن عملية الانتقال السياسي، وتغيير طبيعته إلى نظام ديمقراطي فيدرالي، تطلب اعتماد استراتيجيات سياسية ودستورية، لكنه في الأمر ذاته عانى من متغيرات أثرت في أمنه واستقراره، منها مرتبطة بالمجتمع وطبيعته، ومنها مرتبطة بالأحزاب السياسية، ومدى القدرة على بناء نظام موحد في ظل هوية وطنية موحدة، والقضاء على المحاصصة والطائفية.

ثانيًا: المتغيرات الخارجية

عانى الأمن الوطني العراقي من تأثره بالمتغيرات الخارجية، سواء أكانت إقليمية أم دولية بسبب موقعه الجغرافي، منها الأزمة السورية في ظل الصراع (التركي–الروسي–السوري)، وفي ظل إمكانية قيام حرب معقدة الأطراف بيت القوى الثلاث، ونشر قواتهم قرب الحدود العراقية وخشية تمدده إلى داخل الأراضي العراقية ومحاولات سوريا تعزيز نفوذها في العراق من جهة تأثيرها في الأمن، وعدم الاستقرار في ظل التهديدات الحدودية ودخول العناصر الإرهابية، والعقوبات الأمريكية على إيران على أثر الصراع (الإيراني–الأمريكي) بشأن البرنامج النووي والتهديدات الأمريكية بضرب المفاعلات النووية، وجعل العراق ساحة للصراع، والمنازعات الحدودية مع الكويت، والصراع (الإيراني–السعودي)، فضلًا عن التدخلات الخارجية منها إقليمية كاستغلال تركيا مشكلة الإرهاب في محاولة فرض السيطرة على بعض مناطق العراق، ومنها دولية بحجة

حماية الأمن والسلم الدوليين؛ مما أفقد العراق في فترة زمنية القدرة على اتخاذ القرار السياسي في ظل ممارسة الضغوط السياسية الخارجية[47].

في المقابل أضحت الصراعات الإقليمية سببًا في زعزعة الأمن الوطني العراقي، إذ يعمد كل طرف جعل العراق ساحة للصراع[48]، في الإطار أضحى أمن العراق مرتبطًا بالدور الأمريكي، وتوجهاتها في منطقة الشرق الأوسط عامة والعراق خاصة بحكم موقعه الاستراتيجي في إطار الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، التي حظيت باهتمام واسع من الجانب الأمريكي لإبقاء القوات الأمريكية في العراق في ظل عدم جاهزية القوات العراقية ضبط الأمن، واعتمادها استراتيجيات بعيدة المدى لإبقاء العراق تحت السيطرة الأمريكية، وإبعاده عن التدخلات الروسية في ظل الصراع (الأمريكي– الروسي) ورسم سياساته الداخلية والخارجية، مما انعكس سلبًا على واقع الأمن الوطني العراقي[49].

ويتضح مما سبق، أن واقع الأمن العراقي في ظل المتغيرات الخارجية رهن التدخلات والصراعات بين القوى الإقليمية والدولية، وماهية السياسات التي تعتمدها كل منهم تجاه العراق لإبقاء السيطرة والنفوذ من جهة، وإبعاد منافسيها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مهددات الأمن الوطني العراقي

هناك العديد من المهددات التي اعترضت تعزيز الأمن الوطني العراقي ومن أهمها:

أولًا: الإرهاب والجماعات الإرهابية

يعد الإرهاب ظاهرة لها تأثيراتها السلبية على الاستقرار السياسي والأمني، بوصفها ظاهرة استهدفت النظام السياسي، وعمدت إسقاطه، وتسببت بانهيار مؤسسات الدولة، لا سيما الأمنية والعسكرية، وأجهزتها، وهدفها تقويض شرعية الدولة ونظامها السياسي، وأحدثت تغيرات ديمُغرافية ودينية؛ مما أدت إلى نشر ثقافة دخيلة على المجتمع العراقي ونظامه الاجتماعي، واعتمدت الجماعات الإرهابية أسلوب الحرب غير التقليدية باستهداف البنية التحتية والبشرية، وإحداث تغيير في منظومته الاجتماعية، وقاعدته الفكرية، وتنامي ظاهرة التعصب الطائفي والقومي والديني مما هدد وحدة وأمن المجتمع[50]، وبرزت آثار الإرهاب من خلال داعش الإرهابي الذي عمد إشاعة الخوف والقتل والذعر بين المدنيين، ومحاولاته ضرب النظام السياسي والأجهزة الأمنية، ومحاولة إغراق المجتمع بالخلافات السياسية، والصراعات، واستنزاف طاقته، وإضعاف الولاء للدولة؛ وبذلك

تركزت استراتيجية داعش الإرهابي ضرب الأمن الوطني العراقي، وعبر التحرك بمسارات مختلفة، منها السياسي باستغلال حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف الدولة، وعدم قدرتها تلبية الحاجات الأساس لشعبها، ومن ثم الاقتصادي مستغلةً حالة الفقر والبطالة، لا سيما لفئة الشباب، وتجنيده في صفوفه هربًا من الواقع، وتعزيز أفكاره وعقائده بشأن التنظيم وأهميته في إقامة دولة عادلة إسلامية؛ في حين أن سقوط الموصل أبرز حقيقة العقائد الفكرية والدينية المتطرفة خلال الدعوة بالقوة للالتزام بالمفاهيم الإسلامية، واستخدام القتل والتهجير للأقليات، واعتماد استراتيجية السيطرة على الحدود حتى منفذ ربيعة الحدودي، والهيمنة على الموارد الاقتصادية والنفطية، ومن ثم التوسع والسيطرة على مناطق أخرى في الأنبار، فضلًا عن مدينة القائم[51].

ولعل من أسباب انتشار الإرهاب في العراق يعود إلى ضعف التنشئة الاجتماعية من أسرة، ومدرسة، وجامعة، ودور عبادة؛ مما أدت إلى انتشار الأفكار الإرهابية الهدامة بمساعدة وسائل التواصل الاجتماعي، والإعلام، لا سيما أن داعش الإرهابي كان يمتلك إعلامًا قويًا ساعد على تقوية شوكة الإرهاب؛ بمقابل ضعف اللحمة الوطنية والاجتماعية، والفهم الخاطئ للدين، وعدم الاستقرار السياسي، وتوفر المناخ الملائم لبث أفكارهم المتطرفة من صراعات طائفية وعرقية، وسيادة الولاء للأحزاب وليس للوطن، الذي دفع العديد من أفراد المجتمع إلى الانحراف نحو التطرف والإرهاب وزعزعة أمن الدولة[52]، من جانب آخر وجد بعض المحللين أن النوازع النفسية والميول الإجرامية وعوامل الكبت تجعل بعض الأشخاص يميلون إلى العنف، لذا استغل داعش الإرهابي أوضاع العراق، وما عاناه المواطن العراقي من كبت سياسي وديني نتيجة السياسات السابقة، والضغط الاقتصادي الناتج عن العيش بحرمان بسبب العقوبات الاقتصادية، وما تلاها من عمليات قتل وتهجير بعد الاحتلال، دفعت الكثير من الشباب إلى اعتناق أفكار داعش الإرهابي المتطرفة، وعدها ملاذًا للخروج من الواقع[53].

في المقابل كانت العوامل الاقتصادية المتمثلة بالفقر، والبطالة، والفساد المالي والإداري، والتفاوت في توزيع الدخول في ظل غياب العدالة الاجتماعية حافزًا لدى بعض الفئات في المجتمع للانضمام للجماعات الإرهابية نتيجة الشعور بالظلم وعدم قدرة الدولة تلبية حاجاته الأساس للعيش، والشعور بأن التشريعات والقوانين لا تعمل على تقليل التفاوت الطبقي بين المواطنين بل اتساعها وتهميش شريحة واسعة من المجتمع فضلًا عن بقائه تحت خط الفقر، وهو يمهد لعدم الانتماء

الوطني، ومحاولة تحسين وضعهم الاقتصادي، فيستثمر التنظيم الإرهابي هذا الشعور بالغبن والتهميش والوعد بتحسين الوضع الاقتصادي في ظل عجز الدولة على تحسينه، وإقامة دولة إسلامية قائمة على العدالة الاجتماعية الاقتصادية بضم الكثير من الشباب الذين لا يجدون فرصهم في الدولة ليكونوا هدفًا سهلًا للإرهاب[54].

ويتضح مما سبق؛ أن الإرهاب ظاهرة عصفت بالمجتمع العراقي وزعزعة أمن الدولة عبر ضرب بناها التحتية والاقتصادية والاجتماعية، وأضحى العراق مقرًا للإرهاب ومسرحًا للعمليات الإرهابية الإجرامية التي مارست القتل والعنف والتهجير، بل أصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات الخارجية لدول الجوار، وسبيلًا للحرب ضد الإرهاب من قبل القوى الدولية مستغلين حالة عدم الاستقرار السياسي، والفساد السياسي والإداري، وعدم قدرة الحكومة ضبط الحدود، فضلًا عن الدعم الذي وجده الإرهابيون من دول الجوار بحجة مقاومة الاحتلال أو تصفية الحسابات مع الولايات المتحدة، أو الخشية من التجربة الديمقراطية، وكلها عوامل أسهمت في انتشار الجماعات الإرهابية، وزيادة قوتها حتى بعد الانتصار على تنظيم داعش الإرهابي عام 2017، إلا أن خطر الإرهاب ما يزال يهدد الأمن الوطني العراقي من خلال خلاياه المنتشرة في محافظات العراق.

ثانيًا: الإرهاب الإلكتروني

لم يعد يقتصر خطر الإرهاب بالتأثير على الدول أرضًا وشعبًا، بل أضحى هناك إرهاب جديد هو الإرهاب الإلكتروني من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، أو السيطرة على بيانات الدولة والتلاعب بها، والاعتداء على المواقع الإلكترونية بمسح أو تعديل بيانات أو تزوير التواقيع الإلكترونية، أو اعتماده وسيلة لتحريف الحقائق، وتشويه صورة الدولة وسمعتها، والسيطرة على أدمغة الشباب، وتغيير عقائدهم وتعليمهم أساليب القتال والعنف وصنع الأسلحة، وهو ما اعتمده تنظيم داعش الإرهابي في العراق لاستقطاب المقاتلين، والحصول على التمويل والتبرعات، والسيطرة على أموال الدولة[55].

وعد الفضاء السيبراني وسيلة مهمة للتنظيمات الإرهابية نظرًا لما يتيحه من وسائل اتصال وشبكات المعلومات وإمكانات تقنية سهلت العمليات الإرهابية في العراق بفضل التقنيات التي أسهمت في دقة الضربات الإرهابية، وسرعة تنفيذها، وضرب البنى التحية لشبكات المعلومات الإلكترونية الحكومية ومؤسساتها الأمنية والاقتصادية، بل أولى التنظيم اهتمامًا كبيرًا في الفضاء

السيبراني لنشر الأفكار المتطرفة بين أفراد المجتمع، لا سيما فئة الشباب، وعده أهم أركان السيطرة على العراق من خلال فتح وإنشاء المواقع الإلكترونية، وبث منشورات ذات طابع عسكري وعمليات ميدانية، فضلًا عن نشر أيدولوجيتهم وأفكارهم عن الدين والدولة[56]، وركز تنظيم داعش الإرهابي في استراتيجيته الإعلامية على ما سماه "الجهاد الإعلامي"، إذ عده وسيلة مؤثرة في الجمهور وأداة لبث الرعب والضغط عليه بأسلوب الترغيب والترهيب، واعتماد أسلوب بث عملياته الإرهابية، ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، أو وضعها في الساحات للمناطق المسيطر عليها أو الإذاعات التي سيطر عليها التنظيم؛ وبالتالي عمد في خطابه الإعلامي إلى خلق جمهور يناصرهم وينضم إليهم عبر اختراق المنظومة الفكرية والعقائدية للجمهور من الشباب، وترسيخ المفاهيم الدينية الإسلامية عن عودة (الخلافة، ونصرة الإسلام، ومقاومة النظام السياسي والمحتل، وإقامة دولة الخلافة)، وذلك من خلال الخطاب الإعلامي المؤثر، واحترافية القائمين على المواقع الإلكترونية والمعروفين بـ(جيش أبناء الخلافة الإلكتروني) بوضع العنوانات المؤثرة واقتباسات ومن القرآن الكريم والحديث الشريف وبجودة عالية وبلغات مختلفة[57].

ويمكن تحديد أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب الإلكتروني في العراق إلى ضعف بنية الشبكات المعلوماتية وقابليتها للاختراق، ذلك أن أغلبها شبكات مفتوحة من دون قيود أو حواجز أمنية، مع غياب الحدود الجغرافية المكانية للشبكة المعلوماتية، وعدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدمين، ما مكّن التنظيم من الدخول والاختراق بصفات وهويات وهمية يصعب إثبات الجريمة الإرهابية ومكان نشرها لصاحبها، وساعده في ذلك غياب التشريعات الوطنية والقانونية الصارمة لجريمة الإرهاب الإلكتروني[58]، وبهذا الخصوص أوضح "أندرو كوماروف" الرئيس التنفيذي لشركة انتل كراولر الأمريكية المختصة في مكافحة التهديدات السيبرانية أن الجماعات الإرهابية في العراق اعتمدت استخدام العديد من البرامج الإلكترونية لنشر المحتوى الإرهابي دون القدرة على التحقق من هويتهم، وعمدوا إلى استهداف أفراد ومدن عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأغلب هجماتهم كانت في بغداد، والموصل، والبصرة، وأربيل، وارتباطهم مع العديد من الدول من مصر، ولبنان، وليبيا، وإيران، وسوريا بالجماعات الإرهابية المنتشرة هناك[59].

ويتضح مما سبق أن الإرهاب الإلكتروني له دور في زعزعة الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003 عبر استغلال الفضاء السيبراني لتحقيق أهدافه، والحصول على التمويل، وضم أعضاء

جدد إليه، ونشر أفكاره المتطرفة عبر تقنيات إلكترونية وأشخاص مجندين لهذا العمل، واستخدم أسلوب الترغيب والترهيب عبر نشر عمليات القتل والتعذيب والتفجير والترويج لإقامة دولة إسلامية هدفها تحقيق العدالة الاجتماعية مما أثر على المنظومة الأمنية العراقية والمجتمع.

المطلب الثالث: استراتيجيات الأمن الوطني العراقي

اختلفت الاستراتيجيات التي اعتمدها العراق باختلاف المتغيرات التي مر بها، فالتخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني بعد عام 2014 اختلف عما بعد عام 2003، لكن في كل مرحلة من مراحل التخطيط الاستراتيجي، اعتمد العراق على وضع فلسفة للأمن الوطني قائمة على تطوير القابليات العسكرية، وبما يتلاءم مع التحديات المرحلية والمستقبلية الداخلية والخارجية، وبما يعزز الاستقرار الشامل والأمن الوطني العراقي، ويمكن تحديد أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها العراق لتعزيز أمنه الوطني من تهديدات الإرهاب الفكري والإلكتروني وكالآتي:

أولًا: استراتيجيات داخلية

1. وضع العراق استراتيجية شاملة للأمن الوطني عمد فيها تنسيق سياسات عمل الأمن الوطني بين مختلف الوزارات والمؤسسات، وكان هدفها إعادة الأمن والاستقرار للمرحلة الانتقالية، وتوفير المناخ الملائم لتحديد مسار العملية السياسية، واختيار النهج السياسي لتلك المرحلة، وشكّل ما سُمي "الهيئة الوزارية للأمن القومي لتتولى التنسيق بين الوزارات، وهدفت الحكومة من خلالها إلى إعادة الاستقرار السياسي للدولة، ورسم خريطة طريق تحدد مسار العملية الأمنية[60].
2. صياغة استراتيجيات لحماية الأمن في إطار البيئة الاستراتيجية العراقية، وحماية المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من العنف والتخريب والفساد والتمرد والمجاميع المسلحة، وعدت هذه الاستراتيجية أولى المعالم لرسم الاستراتيجية الأمنية العراقية بالرغم من الانتقادات التي وقعت عليها لأنها أغفلت العديد من المؤثرات الداخلية والخارجية في الأمن في تلك الفترة[61].
3. وضع استراتيجيات لحماية الأمن السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية من الجريمة السيبرانية والإرهاب الإلكتروني من خلال بناء القدرات الوطنية، وتعزيز ثقافة الأمن

السيبراني، وإنشاء برامج لنظم الأمن في إطار تكنولوجي وتعاوني بين القطاعين العام والخاص، وبما يرفع مستوى القدرات السيبرانية للمؤسسات الأمنية[62].

4. اعتماد استراتيجية قائمة على حماية الأمن الإعلامي، ووضع المنظومة الإعلامية تحت المراقبة الحكومية، والتقليل من الفجوة الإعلامية وتناحرها وتهديداتها، التي مست مختلف المؤسسات الأمنية والسياسية للعراق، وتوظيف قنوات الإعلام العراقي بما يتناسب مع الأمن الوطني، وتطويرها بوصفها مؤثرًا فعالًا في الشعب العراقي وأمنه ومصالحة الداخلية والخارجية[63].
5. اعتماد استراتيجيات قائمة على منع الإرهاب عبر تطوير عمل أجهزة مكافحة الإرهاب الميداني والاستخباراتي، الذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب بأشكاله كافة، وهي ما تُسمى الاستراتيجية الاستباقية أو المبادرة[64].
6. التركيز على تطوير المناهج التعليمية، وتطوير عمل المؤسسات التعليمية في إطار الاستراتيجية الشاملة للأمن الوطني لتنمية عقول الأطفال والشباب من التطرف والإرهاب الفكري عبر تعزيز التعاون بين المؤسسة التعليمية والأسرة لتطوير مدارك الفكر بشأن التعايش السلمي والاعتدال ونبذ التعصب والتطرف، فضلًا عن الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية السليمة لبناء جيل وطني واع[65].
7. تعزيز الخطاب الديني وعمل المؤسسة الدينية في الوقاية من التطرف والإرهاب، وتركيز الدولة في استراتيجيتها على التعاون بين مختلف المؤسسات الدينية، وإنشاء مكاتب أوقاف تديرها الحكومة، وتبقى تحت إشرافها، ويتحدد عملها في منع الاضطهاد الديني ومنع التطرف أو استغلال الدين الإسلامي من المتطرفين، وتركيز رجال الدين بالوقاية من التطرف على الشباب من خلال الخطب الدينية، والاهتمام بالتعليم، والتوعية والبرامج الدينية[66].
8. حماية أمن الحدود العراقية البرية مع دول الجوار في إطار الخطة الأمنية التي وضعتها الحكومة العراقية، وعبر نشر الوحدات العسكرية على طول الحدود مع دول الجوار، وتعزيز قوات الحدود بالأسلحة والقوات الإضافية والطائرات المسيرة، فضلًا عن عقد الاتفاقيات الأمنية لمنع تسلل داعش الإرهابي إلى العراق[67].

9. حماية أمن الحدود البحرية من التهديدات الإرهابية، ومنع التسلل وتهريب الأسلحة الموجهة للتنظيمات الإرهابية، التي تشكل تهديدًا مباشرًا لأمن الدولة من خلال تطوير عمل قوات أمن الحدود البحرية لمواجهة التهديدات الإرهابية، ومحاولات التسلل للداخل العراقي عبر الموانئ البحرية، وتفعيل السيطرة البحرية المطلة على الخليج ومدخل شط العرب، فضلاً عن إجراءات لتأمين تلك الحدود بنصب الكاميرات، وزيادة النقاط الأمنية عند الساحل وتعزيزها بالمراقبة الجوية، وتكثيف الدوريات في المياه الإقليمية[68].
10. اعتماد الاستراتيجية الدفاعية للتقليل من خطر الهجمات الإرهابية إلى الحد الأدنى من خلال جعل الهدف أقل جاذبية بالنسبة للهجوم أي تصليب الهدف[69].
11. اعتماد استراتيجية مكافحة التمرد، وتعني في مفهومها "تلك الجهود العسكرية والمدنية الشاملة المتخذة في آن واحد لدحر واحتواء التمرد ومعالجة جذوره"، وهي بالتالي تقوم على مطاردة وقتل قيادات وعناصر التنظيمات الإرهابية، وشل حركتهم، وضرب قدراتهم العسكرية، وهي استراتيجية متوسطة المدى تعتمد على زيادة قدرات القوة البرية لدفع الجماعات الإرهابية خارج المنطقة والحيلولة دون عودتهم، ومن ثم إعادة بناء المؤسسات والموارد والخدمات المحلية، لذلك فهي استراتيجية قائمة على ثلاثة مبادئ (طهر–سيطر–عَمّر)[70].
12. استراتيجية النقائض الفكرية، التي تتمثل في اعتماد أسلوب الإحاطة الفكرية، وتبني أفكار ذات دلالات دينية للحد من تأثير الأفكار المتطرفة بين فئة الشباب واحتوائهم في بوتقة اجتماعية وفكرية واحدة[71].
13. برزت استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب من خلال التركيز على ثلاثة محاور هي(72):

المحور الأول: مكافحة الإرهاب من خلال القانون الجنائي، واعتماد تدابير تمنع التجنيد والتدريب ونشر الإرهاب لأيديولوجياتهم، وقطع مصادر التمويل عنهم.

المحور الثاني: تعزيز التعاون الاستخباراتي والقضائي في إطاره الدولي، وبما يضمن تقديم عناصر الجماعات الإرهابية للعدالة.

المحور الثالث: حماية الشعب العراقي من خطر الإرهاب، وتوفير الأمن للمؤسسات والبنى التحتية المحتمل شن هجمات إرهابية عليها، وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لضحايا الإرهاب.

ثانيًا: الاستراتيجيات الخارجية

1. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين العراق والدول الأخرى بعقد الاتفاقيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتعزيز العمل الاستخباراتي العابر للحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية منعًا لانتقال الإرهاب عبر الحدود وتمويله باعتماد التكنولوجيا الحديثة والقوى البشرية المدربة[73].
2. الحفاظ على السيادة العراقية من خلال التأكيد على منع أن يكون العراق ممرًا للجماعات الإرهابية من الدول الأخرى في ظل سياسة التعاون المشترك، وعلى الدول الأخرى احترام ذلك.
3. إلغاء العمل باتفاقية (المطاردة الحثيثة) الموقعة بين العراق وتركيا في عام 1986 التي تعتمد عليها تركيا في مطاردة حزب العمال الكردستاني (PPK) والمصنف بالإرهاب داخل الأراضي العراقية، مستخدمة حق الدفاع لسلامة أراضيها بسبب تهديده الأمن الوطني العراقي، وانتهاكه السيادة العراقية، وذلك من خلال وضع فقرة واضحة لمعالجة ومكافحة الإرهاب ضمن المنهاج الوزاري وعدم الاكتفاء بالفقرة (21) من المنهاج الوزاري الذي أكدت فيها على وجود قوات التحالف الدولي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي[74].
4. التركيز على سياسة التحالفات الاستراتيجية مع دول الجوار الإقليمي، وتعميق التعاون العسكري والاستخباراتي والأمني؛ لإبعاد خطر الإرهاب والتهديدات الإقليمية، وتحقيق الاستقرار الأمني[75].
5. متابعة العراق ملف تنفيذ قرار مجلس الأمن المعني بجمع الأدلة وحفظها عن جرائم داعش الإرهابي، مع التركيز على إيجاد منظومة دولية لمراقبة القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتأكيد على التزام الدول فيها[76].
6. وضع جدول زمني محدد لمستشاري التحالف الدولي في العراق، والتركيز على دعم العلاقات مع دول التحالف، وبما يعزز الأمن الوطني وحفظه، وتنظيم العلاقة بشكل ثنائي مع دول التحالف في إطار الحرب ضد الإرهاب؛ إذ تمحورت الاستراتيجية العراقية

على حماية سيادة العراق من خلال إعادة النظر في مهمات يونامي بعد قرار مجلس الأمن المرقم (2682) في 2023 لتمديد عمل يونامي ومراجعة استراتيجية مستقلة للبعثة، لا سيما أن العراق يعتمد على قواته لمحاربة الإرهاب دون حاجة لقوات أجنبية[77].

7. تفعيل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إقليميًا لمنع انتشاره والدخول في اتفاقيات أمنية وتنسيق السياسات الدفاعية، لا سيما مع أهمية تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المبرمة في القاهرة 1998، واتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق الجهود العربية وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب[78].
8. تنفيذ ما جاء في الاتفاقيات الثنائية بين العراق وعدد من الدول العربية، وتعزيز التعاون العربي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتبادل الخبرات، وتقديم المساعدات للعراق في مجال محاربة التنظيمات الإرهابية، وتحجيم خطر تنامي داعش الإرهابي في العراق والمنطقة، كالتعاون بين العراق وسوريا، والعراق والأردن، والعراق ومصر، والعراق والمغرب، والاشتراك في التحالف الدولي بقيادة أمريكا لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي[79].
9. متابعة عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومتابعة بنود الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب للفترة 2021-2025 بالتعاون مع البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي، واعتماد التعاون في مجال تبادل الخبرات والتنسيق بين الوكالات، وإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان في إطار منع التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب[80].

يتضح مما سبق؛ أن العراق حاول وضع العديد من الاستراتيجيات لحماية أمنه الوطني من الإرهاب والتطرف الفكري والإلكتروني من خلال التركيز على آليات داخلية وأخرى إقليمية، لكن في الوقت ذاته بعض الخطط الاستراتيجية تحتاج مواجهة التحديات الداخلية من عدم الاستقرار السياسي، والتركيز على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع دول الجوار الإقليمي من خلال إقامة التحالفات والاتفاقيات الملزمة لمنع تسلل الإرهاب ودعمه من دول الجوار، وبالتالي ضرورة استعادة مكانة العراق بتوفير الإمكانات السياسية والعسكرية والأمنية كافة.

المبحث الثاني: الجانب الميداني (التطبيقي) للدراسة

"يعد اختيار عينة الدراسة خطوة من أهم إجراءات الدراسة، لأن نتائج "أي دراسة ميدانية تعتمد على مدى منهجية الخطوات التي يقوم بها الباحث في اختيار عينته، من حيث الحجم، والنوع، ومدى الملاءمة لتحقيق الأهداف التي تهدف الدراسة إلى تحقيقها"، ويتم اختيار العينة على وفق أسس إحصائية وفنية خاصة بها، مما يمكن الباحثين من تعميم نتائج بحثهم على محافظة نينوى ككل، وفي الدراسة الحالية اعتمدنا قانون موزور أي هو الاختبار بطريقة أسلوب العينة العشوائية؛ لأنه من أفضل العينات لتحقيق أهداف الدراسة".

وعليه فإن المعايير المستخدمة لاختيار العينة العشوائية في الدراسة الحالية هي:

1. تقسيم المجتمع بناءً على "متغير الجنس، إذ تم اختيار الوحدات المبحوثة من كلا الجنسين".
2. تقسيم المجتمع على أساس العمر الزمني للأفراد، فاختيار المبحوثين من أعمار مختلفة ابتداءً من عمر (20) سنة، ولغاية عمر (50 فما فوق) سنة.
3. تقسيم المجتمع وفقًا للحالة الاجتماعية، وفي هذا الخصوص لم تقتصر العينة من العزّاب أو المتزوجين وحدهم بل ضمت حالات اجتماعية أخرى.
4. تصنيف المجتمع على أساس "الخلفية الاجتماعية؛ لذا ضمت العينة المبحوثين من ذوي الخلفية الريفية وآخرين من ذوي الخلفية الحضرية".
5. حجم عينة الدراسة وعدد الأفراد الذين تكونت منهم الدراسة هم (113) فردًا.

والشكل أدناه يوضح البيانات الخاصة بالدراسة ونسبة المشاركين في الاستبانة من الجنسين، إذ بلغت نسبة مشاركة فئة الذكور في الاستبانة (56,6%) وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين بلغت مشاركة فئة الإناث (43,4%).

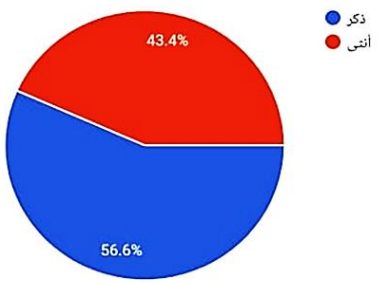

ومن خلال البيانات الخاصة بالدراسة سيتم التعرف على اتجاه عينة الدراسة باستعمال البرنامج الإحصائي (SPSS) لمتغيرات محور الدراسة، وأوضحت الدراسة؛ أن هناك العديد من الأسباب، التي كانت سببًا في انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي كالآتي:

المحور الأول: أسباب التطرف والإرهاب الفكري والإلكتروني وانتشاره في محافظة نينوى

أولًا: الأسباب الدينية

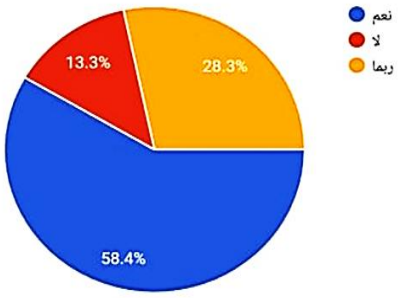

ووفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (58%) من العينة المستهدفة وجدت أن التعصب الديني سبب رئيس لانتشار ظاهرة الإرهاب والتطرف في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين تراوحت نسبة (13,3%) من العينة المستهدفة رفضها لهذا السبب، وأخرى بنسبة (28,3%) فكانت إجابتهم ربما.

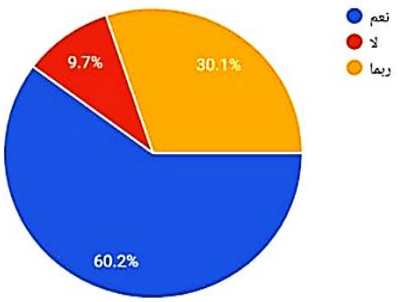

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا تبين أن نسبة (60,2%) من العينة المستهدفة وجدت أن كثرة النزاعات المذهبية سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (9,7%) من العينة المستهدفة رافضة أن تكون النزاعات المذهبية سببًا في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت ربما نسبة (30,1%).

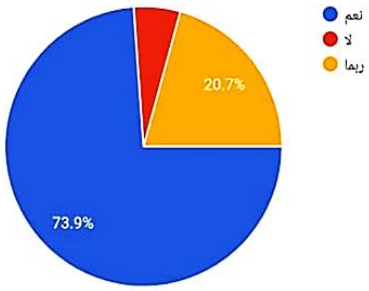

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (73,9%) من العينة المستهدفة وجدت أن قلة فهم النصوص الدينية وتفسيرها المغلوط سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (20,7%) من العينة المستهدفة أجابت ربما تكون قلة فهم النصوص الدينية تمثل سببًا في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (4%) تقريبًا.

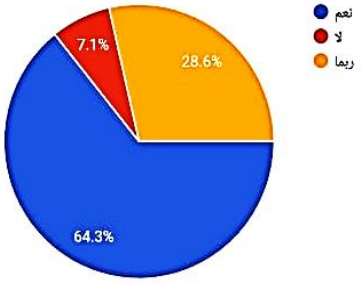

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (64,3%) من العينة المستهدفة وجدت أن عدم التفرقة بين النص الإلهي وأقوال العلماء سبب في انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (7,1%) من العينة المستهدفة أجابت كلا، بينما شكلت الفئة التي أجابت ربما نسبة (28,6%).

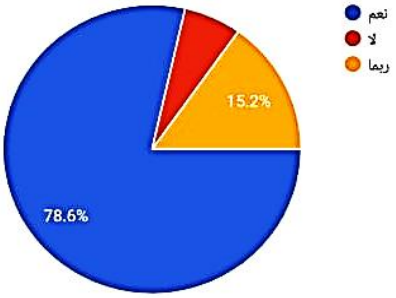

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (78,6%) من العينة المستهدفة وجدت أن الابتعاد عن المعايير الدينية الصحيحة سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (15,2%) من العينة المستهدفة أجابت ربما تكون قلة فهم النصوص الدينية سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (4%) تقريبًا.

ثانيًا: الأسباب الاجتماعية

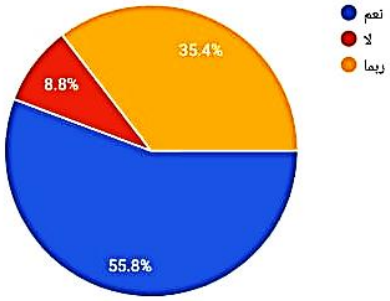

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (55,8%) من العينة المستهدفة وجدت أن التفكك الأسري سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (35،4%) من العينة المستهدفة أجابت ربما يكون التفكك الأسري سببًا في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (8.8%).

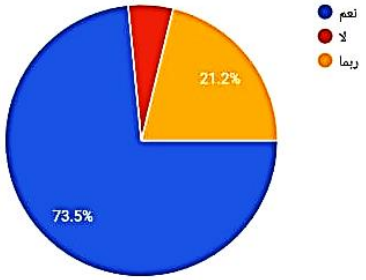

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (73،5%) من العينة المستهدفة وجدت أن ضعف التنشئة الاجتماعية سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (21،2%) من العينة المستهدفة أجابت بأنه ربما يكون ضعف التنشئة الاجتماعية سببًا في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (4%) تقريبًا.

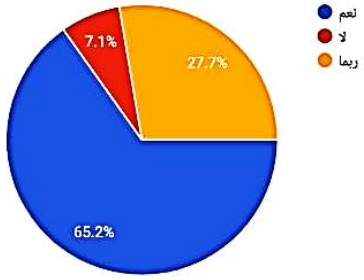

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (65،2%) من العينة المستهدفة وجدت أن الشعور بالإحباط من المجتمع والدولة سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (27،7%) من العينة المستهدفة ترى أنه ربما يكون الشعور بالإحباط من المجتمع والدولة سببًا في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (7،1%).

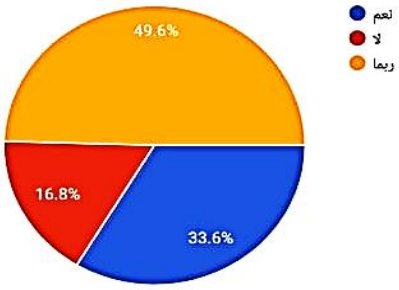

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (33،6%) من العينة المستهدفة وجدت أن وجود غريزة للعنف والقتل سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة المتوسطة تقريبًا القابلة بهذا السبب، في حين رأت نسبة (49،6%) من العينة المستهدفة بأن غريزة العنف والقتل سبب في انتشار التطرف والإرهاب، وهي شكلت النسبة الأعلى من الإجابة على الاستبانة، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (16،8%).

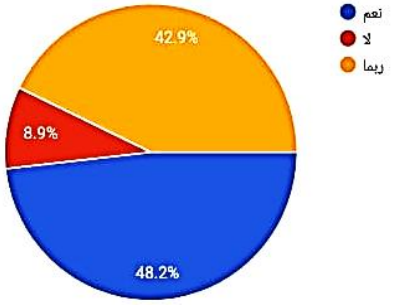

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (48،2%) من العينة المستهدفة وجدت أن الفشل في تحقيق الذات وعدم الوصول للأهداف المرجوة سبب في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (42،9%) من العينة المستهدفة أجابت، بأن الفشل في تحقيق الذات وعدم الوصول للأهداف المرجوة سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (8،9%).

ثالثًا: الأسباب السياسية

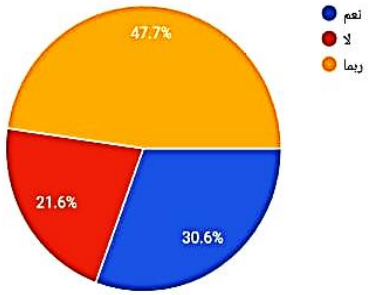

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (30،6%) من العينة المستهدفة وجدت من الأسباب السياسية لانتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى هي السياسات الحكومية المتشدد بمنع حرية الرأي والتعبير، وهي تشكل نسبة متوسطة تقريبًا، في حين كانت نسبة (47،7%) من العينة المستهدفة أجابت بأنه ربما تكون السياسات الحكومية المتشددة سببًا في انتشار التطرف والإرهاب، وهي شكلت النسبة الأعلى، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (21،6%).

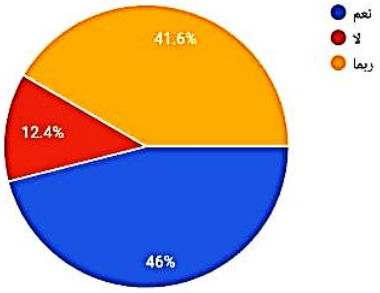

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (46%) من العينة المستهدفة وجدت عدم قدرة محافظة نينوى على إشباع الحاجات الأساس سببًا رئيسًا في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب فيها، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (41،6%) من العينة المستهدفة أن عدم قدرة المحافظة على إشباع الحاجات الرئيسة سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (12،4%) تقريبًا.

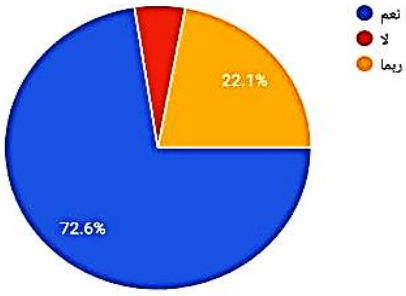

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (72،6%) من العينة المستهدفة وجدت الاحتلال وتأثيره في الاستقرار السياسي في المحافظة سببًا رئيسًا في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين كانت نسبة (22،1%) من العينة المستهدفة أجابت بأن الاحتلال سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (4%) تقريبًا.

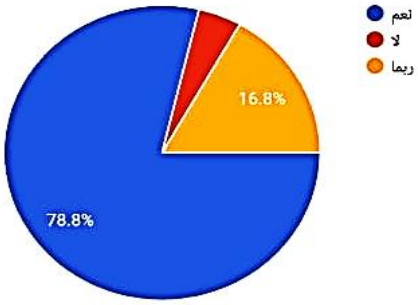

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (78،8%) من العينة المستهدفة وجدت الدعم الخارجي للإرهاب سببًا رئيسًا في انتشاره في محافظة نينوى لإضعاف العراق عامة، ومحافظة نينوى خاصة، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (16،8%) من العينة المستهدفة أن الدعم الخارجي للإرهاب سبب في انتشاره بالمحافظة، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (2%) تقريبًا.

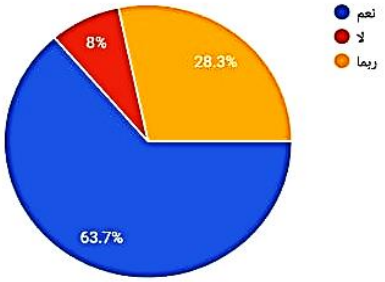

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (63،7%) من العينة المستهدفة وجدت أن ضعف الانتماء الوطني سبب رئيس في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (28،3%) من العينة المستهدفة أن ضعف الانتماء الوطني سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (8%).

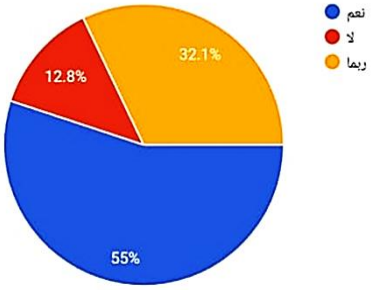

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (55%) من العينة المستهدفة وجدت أن عدم قدرة المحافظة من تحجيم التيارات الفكرية المتطرفة سبب رئيس في انتشاره في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (32،1%) من العينة المستهدفة أن عدم قدرة المحافظة على تحجيم التيارات الفكرية المتطرفة سبب بانتشاره في المحافظة، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (12،8%).

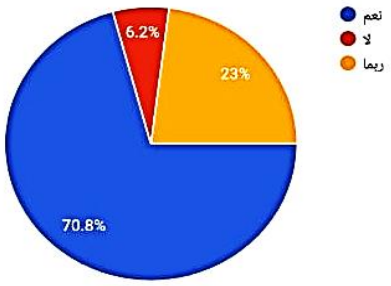

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (70،8%) من العينة المستهدفة وجدت التدخلات الخارجية في الشؤون الإدارية للمحافظة سببًا رئيسًا في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب فيها، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (23%) من العينة المستهدفة أن التدخلات الخارجية سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (6،2%).

رابعًا: الأسباب الاقتصادية

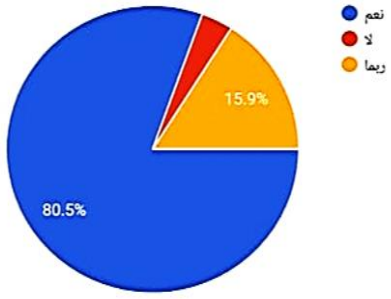

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (80،5%) من العينة المستهدفة وجدت أن انتشار البطالة والفقر سبب رئيس في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (15،9%) من العينة المستهدفة أن الفقر والبطالة سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (2%) تقريبًا.

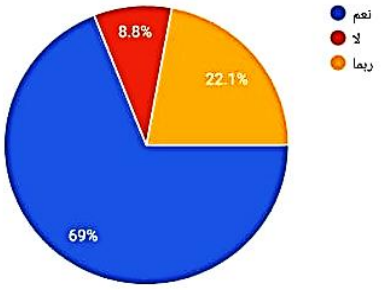

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (69%) من العينة المستهدفة وجدت أن الفساد المالي والإداري بالمؤسسات سبب رئيس في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب في محافظة نينوى، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (22،1%) من العينة المستهدفة أن الفساد المالي والإداري سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (8،8%).

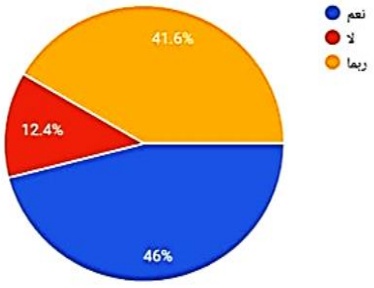

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (46%) من العينة المستهدفة وجدت أن عدم قدرة محافظة نينوى على إشباع الحاجات الرئيسة سبب رئيس في انتشار ظاهرتي التطرف والإرهاب فيها، وهي تشكل النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (41،6%) من العينة المستهدفة أن عدم قدرة المحافظة على إشباع الحاجات الرئيسة سبب في انتشار التطرف والإرهاب، بينما شكلت الفئة التي أجابت بالرفض نسبة (12،4%) تقريبًا.

المحور الثاني: استراتيجيات مواجهة التطرف والإرهاب الفكري والإلكتروني في محافظة نينوى

استنادًا لما سبق؛ فقد طُرحت أسئلة على العينة المستهدفة بشأن أهم الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها في مواجهة التطرف والإرهاب الفكري والإلكتروني، أو في الأقل التقليل من انتشاره في المجتمع، لا سيما بين فئة الشباب، وتوصلت الدراسة إلى أهم الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها وعلى النحو الآتي:

أولًا: الاستراتيجية السياسية - الأمنية

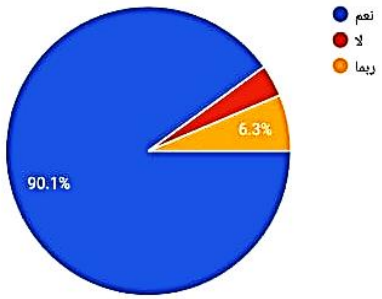

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (90،1%) من العينة المستهدفة وجدت أن تعزيز التعاون بين المؤسسات العسكرية بمختلف صنوفها يسهم في منع انتشار الجماعات الإرهابية وأفكارهم المتطرفة، وتحقيق الأمن السيبراني المعلوماتي من الاختراق من قبلهم واعتماده وسيلة لنشر الأفكار المتطرفة، لا سيما بين فئة الشباب، في حين رأت نسبة (6،3%) من العينة المستهدفة أن التعاون وسيلة لتحقيق الأمن الوطني، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (2%).

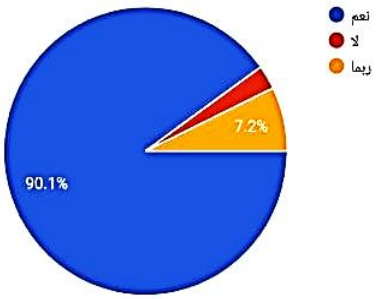

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (90،1%) من العينة المستهدفة وجدت أن تنسيق العمل بين الوزارات والمؤسسات داخل الدولة، لا سيما المؤسسات الأمنية والعسكرية يسهم في منع انتشار الجماعات الإرهابية وأفكارهم المتطرفة، لا سيما مع تضافر الجهد الاستخباراتي لتحقيق الأمن الوطني والسيبراني المعلوماتي من الاختراق من قبلهم واعتماده وسيلة لنشر الأفكار المتطرفة، لا سيما بين فئة الشباب، في حين رأت نسبة (7،3%) من العينة المستهدفة أن التعاون وسيلة لتحقيق الأمن الوطني، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (2%).

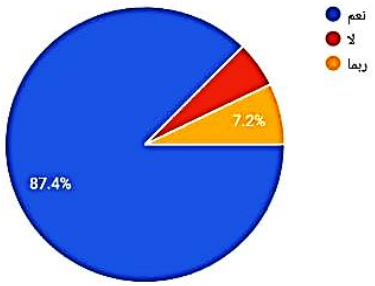

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (87،4%) من العينة المستهدفة وجدت أن هناك ضرورة لحماية الأمن السيبراني والبنية التحتية الرقمية لمنع انتشار أفكار الجماعات الإرهابية المتطرفة، لا سيما مع تضافر الجهد الاستخباراتي لتحقيق الأمن الوطني والسيبراني المعلوماتي من الاختراق من قبلهم واعتماده وسيلة لنشر الأفكار المتطرفة، لا سيما بين فئة الشباب، في حين رأت نسبة (7.2%) من العينة المستهدفة أن حماية الأمن السيبراني وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (4%).

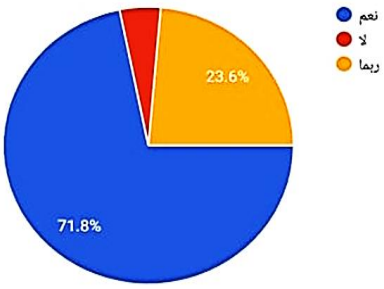

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (71،8%) من العينة المستهدفة وجدت أن عقد الاتفاقيات الأمنية مع دول الجوار يعمل على الحفاظ على الأمن الوطني ومنع تسلل

الجماعات الإرهابية إلى العراق، فضلًا عن أن تضافر الجهود الاستخباراتية يعزز الأمن السيبراني، في حين رأت نسبة (23،6%) من العينة المستهدفة أن عقد الاتفاقيات وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (4%).

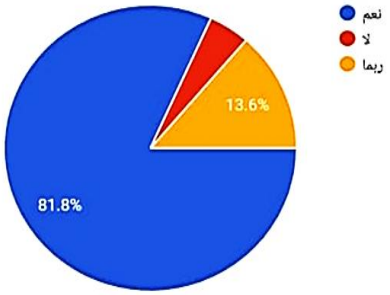

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (81،8%) من العينة المستهدفة وجدت أن أهمية تعزيز الرقابة على الإعلام، والقضاء على الفوضى الإعلامية لمنع انتشار الأفكار المتطرفة، والحفاظ على الأمن الوطني، في حين رأت نسبة (13،6%) من العينة المستهدفة أن الرقابة على الإعلام وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (4%).

ثانيًا: الاستراتيجية الاجتماعية

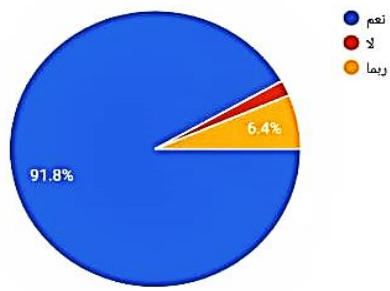

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (91،8%) من العينة المستهدفة وجدت أن تشجيع ثقافة الحوار والتسامح المجتمعي، وبدءًا من الأسرة يسهم في حماية الأمن الوطني، ومنع انجراف الشباب إلى الجماعات الإرهابية، في حين رأت نسبة (6،4%) من العينة المستهدفة أن ثقافة الحوار والتسامح وسيلة لتحقيق الأمن الوطني، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (2%).

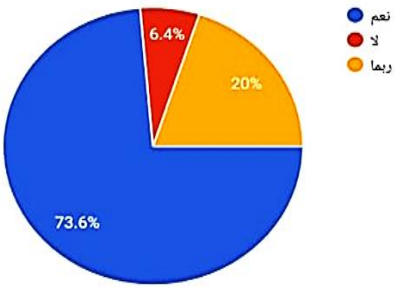

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (73،6%) من العينة المستهدفة وجدت أن لمؤسسات المجتمع المدني دورًا في الحفاظ على الأمن الوطني واستدامته في محافظة نينوى، في حين رأت نسبة (20%) من العينة المستهدفة أن لمؤسسات المجتمع المدني دورًا في تحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت (6،4%).

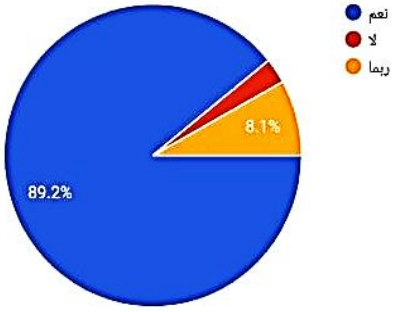

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (81،2%) من العينة المستهدفة وجدت أن الوحدة المجتمعية يعمل على الحفاظ على الأمن الوطني، في حين رأت نسبة (8،1%) من العينة المستهدفة أن تعزيز ثقافة الوحدة المجتمعية وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (2%).

ثالثًا: الاستراتيجية الدينية-التعليمية

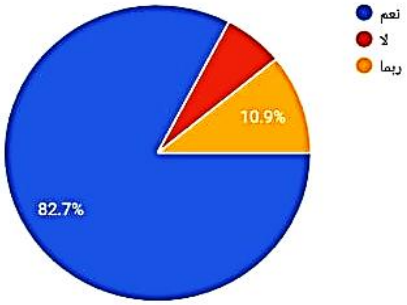

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (82،7%) من العينة المستهدفة وجدت من أهم الاستراتيجيات الدينية للحفاظ على الأمن الوطني هو تعزيز عمل المؤسسة الدينية، وتعزيز دورها في توضيح المفاهيم المغلوطة، في حين رأت نسبة (10،9%) من العينة المستهدفة أن تعزيز عمل المؤسسة الدينية وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (4%).

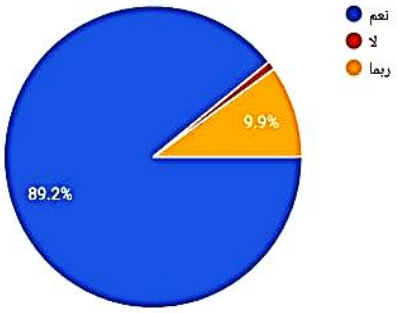

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (89،2%) من العينة المستهدفة وجدت أن تطوير المناهج التعليمية وعمل المؤسسة التعليمية يعمل على الحفاظ على الأمن الوطني، وهي النسبة الأعلى، في حين رأت نسبة (9،9%) من العينة المستهدفة أن التركيز على المؤسسة التعليمية وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (1%).

رابعًا: الاستراتيجية الاقتصادية

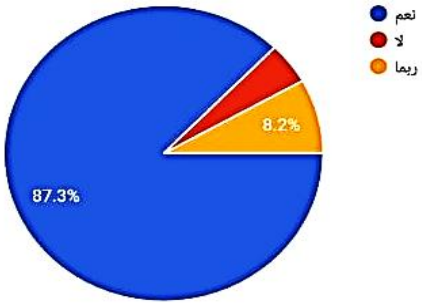

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (86،3%) من العينة المستهدفة وجدت أن وضع منهج اقتصادي لدعم الشباب يعمل على الحفاظ على الأمن الوطني، في حين رأت نسبة (8،2%) من العينة المستهدفة أن وضع منهج اقتصادي لدعم أفكار الشباب وسيلة لتحقيق الأمن الوطني من التطرف والإرهاب، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (2%).

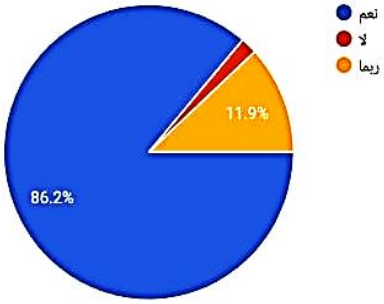

وفقًا للإحصائيات المذكورة آنفًا؛ تبين أن نسبة (86،2%) من العينة المستهدفة وجدت أن تطبيق برامج التنمية المستدامة يسهم في حماية الأمن الوطني، لا سيما في مناطق النزاعات، في حين رأت نسبة (11،9%) من العينة المستهدفة أن تطبيق هكذا برامج وسيلة لتحقيق الأمن الوطني، أما النسبة الرافضة فشكلت تقريبًا (1%).

الخاتمة

قد تواجه مبادرات أو تدخلات مكافحة التطرف العنيف انتقادات عديدة، وأحد أهم هذه الانتقادات الرئيسة هو الانتهاك المحتمل للحريات المدنية، مثل حرية التعبير، أو الاستهداف المحدد أو التنميط لمجموعة عرقية واحدة، فضلًا عن الآثار المترتبة على السياسات، وهناك فجوات مختلفة في البحث والدراسات الأكاديمية بشأن مكافحة ومنع التطرف العنيف في العراق بشكل عام، وفي محافظة نينوى على وجه الخصوص، في حين أن كمية الأبحاث التي أُجريت آخذة في الازدياد، إلا أنها لا تزال قليلة جدًا مقارنةً بعدد البرامج التي تنفذها منظمات دولية مختلفة، ويثير النطاق والحجم المحدودان للتقييم المنهجي لهذه البرامج إشكالية بشكل خاص، كما إن البيانات التجريبية المتعلقة مباشرة بمكافحة ومنع التطرف العنيف غير متوفرة، لا سيما في السياقات المجتمعية، التي لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا في تصميم هذه المبادرات وإعداد التقارير عنها وتحليلها.

إن تنظيم داعش الإرهابي اتخذ استراتيجيات قائمة على حرب العصابات وضرب منظومة الأمن الوطني العراقي؛ مما تطلب اعتماد العديد من الاستراتيجيات الداخلية والخارجية لمواجهة تحديات الإرهاب ومكافحته، والتركيز على ربط الجهد التقليدي بالجهد التكنولوجي غير التقليدي لدعم الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب وردعها والتركيز على تطوير المنظومة الأمنية للمؤسسات الأمنية، والتنسيق مع الأطراف الدولية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب. كما عمد العراق بعد حربه ضد عصابات داعش الإرهابي التركيز على دعم القوات الوطنية، وعدم الاعتماد على التحالف الدولي لحماية أمنه الوطني ضد الهجمات الإرهابية، والتركيز على تعزيز الشراكات الإقليمية والعربية، وتعزيز مكانته كلاعب رئيس في إطار مكافحة الإرهاب بوصفه في مقدمة الدول التي واجهت الإرهاب.

الاستنتاجات

1. للعوامل الداخلية دور في انتشار الإرهاب، وإعادة قوته ونشاطه، لا سيما عدم الاستقرار السياسي، والاختلاف الفكري، والديني، والثقافي، وانتشار الفساد داخل الدولة أسهم في اتساع العمليات الإرهابية.
2. عدم تفعيل سياسة التجريم الوقائي لمكافحة تنامي الخلايا الإرهابية، ومنع تقدم التمويل والمعونات لها من جهات داخلية.
3. العراق يواجه خطر الإرهاب التكنولوجي مما يتطلب تعزيز التعاون من قبل الأجهزة الأمنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال استراتيجية التعاون.
4. إن خطر الإرهاب لا يتوقف فقط على ضعف الدولة الداخلي، بل إن التدخلات الخارجية تسهم في زيادة قوته وسرعة انتشاره مستغلة ضعف الدولة ومؤسساتها الأمنية.
5. لقد بينت هذه الدراسة أثر بناء برنامج يستند على الدعم الثقافي النفسي الاجتماعي في مكافحة ومنع التطرف العنيف لدى عينة ميدانية في محافظة نينوى، إذ أظهرت نتائج الدراسة فاعلية البرنامج في تحسين استراتيجيات التكيف من خلال الاعتماد على الدعم النفسي الاجتماعي، فضلًا عن دور الثقافة كعامل مساعد في الصمود والمواجهة ضد الأفكار والسلوكيات المتشددة والمتطرفة.
6. بينت نتائج هذه الدراسة وجود بعض التحديات والصعوبات التي تواجه أبناء محافظة نينوى، لا سيما من الشباب، التي قد يكون لها تأثير سلبي في توجهاتهم وأفكارهم، ومن هذه التحديات: انعدام البرامج الحكومية المخصصة لبرامج تستهدف فئة الشباب العائدين من الهجرة أو النزوح الداخلي، أو الذين كانوا يعيشون تحت سيطرة عصابات داعش الإرهابي، وعدم جدية وفاعلية ونجاح البرامج والمشاريع التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال مكافحة التطرف العنيف، وقلة برامج دعم وبناء القدرات لدى الشباب.
7. على الرغم من وجود اتجاه عام لدى الكثير من المنظمات الدولية والدول الغربية لربط التطرف العنيف بالدين؛ فإن النتائج التي لُوحظت في هذه الدراسة، تدعم المعرفة الحالية بدوافع التطرف العنيف، بأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة هي السبب الرئيس للتطرف العنيف، وقد وجدت دراسات أخرى سابقة مماثلة أن تلك الظروف الاقتصادية، وبشكل أكثر

تحديدًا، البطالة (خاصة بين الشباب) هي السبب الأساس للتطرف العنيف. وعلى الرغم من تسليط الكثير من الدراسات والأبحاث الضوء على سوء الإدارة والظروف الاجتماعية والاقتصادية، فلا يزال تركيز المنظمات الدولية والحكومات في المنطقة على الإصلاح الديني أو تنظيم المجال الديني بوصفه الشاغل الرئيس للتطرف العنيف، وبالتالي، تجاهل إلى حد كبير الأسباب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للتطرف العنيف.

التوصيات

1. للتطرف العنيف والإرهاب آثار نفسية وعقلية واجتماعية عميقة، ويجب أن يشتمل أي برنامج أو تدخل مجتمعي لتحقيق الاستقرار على إرشادات محددة بشأن كيفية التعامل مع عمليات الدعم النفسي الاجتماعي، والصحة النفسية، والعنف الجنسي، أو اضطراب ما بعد الصدمة في تلك المجتمعات المتأثرة بالنزاعات والصراعات
2. من أجل تدخلات مجتمعية أفضل وفعالة لمواجهة التطرف العنيف، هناك حاجة لمزيد من بذل جهود كبيرة من أجل مشاركة وتدريب الشرطة وقوات الأمن المحلية في مجال مكافحة التطرف العنيف من أجل الاحتراف في التعامل مع التقارير المتعلقة بالحالات المشتبه فيها للمتطرفين من أفراد المجتمع، ويمكن للشرطة وقوات الأمن الأخرى استخدام نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة وحملات التوعية التي يمكنها المساعدة في منع تحول التطرف البسيط إلى تطرف عنيف، ويمكن الاستفادة من التجارب والبرامج الناجحة التي تُطبق في دول أخرى.
3. نشر ثقافة الوسطية والتسامح والاعتدال ونبذ التطرف والإرهاب من قبل الجهات الفعالة بالدولة وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية.
4. تفعيل دور المراكز البحثية في الجامعات لدراسة ظواهر الإرهاب وتأثيرها وسبل التعامل معها.
5. وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب وتوافق عليها الدول جميعًا، وبما يضمن التعاون الدولي والالتزام بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.
6. لبناء برنامج تدخل واضح وفعال لمعالجة ومكافحة ومنع التطرف العنيف، يجب التركيز على واحد أو أكثر من الجانب التعليمي، والجانب المهني، والجانب الاجتماعي–الثقافي، والجانب

الديني–العقائدي، والجانب النفسي–الاجتماعي، ونشاطات أخرى، مثل الرياضة، أو الفن، أو الثقافة.

7. التركيز على تطوير الأمن السيبراني وتفعيل دوره في إطار مكافحة استخدام الإرهاب عبر التطور التكنولوجي في إدارة حروبه مما يشيع الفوضى بالدولة وأنظمتها الدفاعية.
8. عقد اتفاقيات إقليمية ملزمة في إطار مكافحة الإرهاب، وتوحيد الجهد الاستخباراتي، وفرض العقوبات لمنع انتقالهم عبر الحدود السياسية من دولة إلى أخرى.
9. تفعيل قانون صريح بشأن الجرائم الإرهابية، لا سيما الجرائم المعلوماتية وتعريفها وبأشكالها كلها، ووضع العقوبات الصارمة لمرتكبيها وممولها ومروجيها، مع فرض غرامات مالية كبيرة إلى جانب عقوبة الحبس أو الإعدام، فضلًا عن وضع قانون ينظم الجرائم الإلكترونية.
10. ضبط الحدود مع دول الجوار لمنع تسلل العناصر الإرهابية إلى العراق.
11. للتطرف العنيف والإرهاب آثار نفسية وعقلية واجتماعية عميقة، ويجب أن يشتمل أي برنامج أو تدخل مجتمعي لتحقيق الاستقرار على إرشادات محددة بشأن كيفية التعامل مع عمليات الدعم النفسي الاجتماعي، والصحة النفسية، والعنف الجنسي، أو اضطراب ما بعد الصدمة في تلك المجتمعات المتأثرة بالنزاعات والصراعات.
12. أظهرت المناقشات والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن دوافع تمكين التطرف العنيف تختلف باختلاف السياق، وديناميكية المتغيرات الأخرى، التي تحتاج إلى إعادة تقييم منتظمة، ففي محافظة نينوى، يجب وضع التطرف العنيف في سياق أزمات الأمن والحوكمة والهوية، سواء محليًا في المحافظة، أو على المستوى الوطني في العراق ككل، وبعبارة أخرى، إن التطرف العنيف على مدى العقد الماضي يعتقد بأنه كان نتيجة للتغييرات المهمة في التكوين السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي لمحافظة نينوى، والعراق على نطاق أوسع، وهذا الفهم ضروري لتحليل الظروف، التي يمكن أن تسهل صعود الجماعات المتشددة وفكر التطرف العنيف، ولتصميم تدخلات وسياسات لتحقيق الاستقرار، كما إن بناء القدرة على الصمود في محافظة نينوى ضد التشدد والتطرف العنيف والانتقال إلى مواجهة ومنع ومكافحة التطرف العنيف هي عملية طويلة الأمد تتطلب استثمارًا منهجيًا وشاملًا في بناء الثقة داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها، فضلًا عن بناء الثقة بين الناس والسلطات، ومن غير المرجح أن يؤمن

التركيز الضيق على الإرهاب حلولًا مستدامة للأزمات الحالية، لأن هذا سيؤدي إلى تجاهل التطورات الاجتماعية، والسياسية، والتاريخية الرئيسية، التي أدت إلى نشوء البيئة الحالية للمظالم الاجتماعية، والسياسية في المحافظة.

المصادر

(1) إبراهيم مدكور، المُعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1989)، ص25.

(2) أحمد برقاوي، "الأمن الوطني: دراسة نقدية للمفهوم"، المجلة السورية للعلوم الإنسانية، العدد5، (تركيا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، نيسان/ أبريل 2018)، ص463.

(3) هارولد جي كليم، ستانلي فولك، ظروف الأمن القومي، (بغداد: جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، 1981)، ص9.

(4) Amold Wolfers ,Discord and collaboration :Essays on international politics, (Baltimore: John Hopkins University press, 1962), P.150

(5) Frank Trager and Philip kronenberg ,eds, (National security and American society), Kansas : Kansas University press,1973) ,pp. 35-36.

(6) عبد المنعم المشاط، الأمن القومي المصري عقب ثورة30 يونيو، مجلة السياسة الدولية، (2014)، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.siyassa.org .

(7) نزيه عبد المقصود محمد، الأمن الاقتصادي: معوقاته وآليات تحقيقه: دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014)، ص12-13.

(8) علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية"، ندوة عن الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، (تونس: المعهد العربي للتخطيط، 2003)، ص2.

(9) أبعاد الأمن الوطني، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية متاح على الرابط الآتي: https\\www.moqatel.com

(10) ريناس بنافي، المفهوم المعاصر للأمن القومي، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بحث متاح على الرابط الآتي: https\\www.wa3efoundation.net.

(11) فارس قرة، الأمن البيئي، الموسوعة السياسية، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بحث متاح على الرابط الآتي: https\\www.cal-encyclpedia.org.

(12) أيمن محمد فارس، واقع إدارة أمن نظم المعلومات في الكليات التقنية بقطاع غزة وسبل تطويرها، (رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2023)، ص43.

(13) Raval V. ,Fichadia A. Risk , controls, and security concepts and applications, (England :John Wiley and sons2007), p.181.

(14) محمد أحمد عبد الخالق، أسس علم النفس، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ،1977)، ص507.

(15) حمزة المعايطة، مخلد الزعبي، "الإرهاب والتطرف الفكري المفهوم-الدافع-سبل المواجهة"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد23، (الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، 2020)، ص6-7.

(16) مفهوم التطرف، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.moqatel.com.

(17) محمد عبد الظاهر طيب، محمد عبد العال الشيخ، "الأفكار اللاعقلانية لدى عينة من طلاب الجامعة وعلاقتها بالجنس والتخصص الأكاديمي"، بحث ملقى في المؤتمر السنوي السادس (علم النفس في مصر)، (مصر: الجمعية المصرية للدراسات النفسية وجامعة المنصورة، كلية التربية، 22-24 يناير، 1990)، ص3.

(18) جلال سليمان بيومي، التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي الاجتماعي لدى الشباب، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة الأزهر، كلية التربية، 1993)، ص7.

(19) محمد محمود أبو دوابة، الاتجاه نحو ظاهرة التطرف وعلاقته بالحاجات النفسية لدى طلبة جامعة الأزهر بغزة، (رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، كلية التربية، 2012)، ص25-27.

(20) نبيل سديري، التطرف الديني والسياسي: الأسباب واستراتيجيات المكافحة، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\wwwroitetentreprise.com.

(21) صالح بن غانم السدلان، مظاهر وأخطاء في التكفير والتفسيق أسباب ذلك وعلاجه، (الرياض: دار بلنسية، 2006)، ص7.

(22) صالح بن غان السدلان، "أسباب الإرهاب والعنف والتطرف"، بحث مقدم لندوة: أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، (المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون والأوقاف والدعوة والإرشاد ،13-8/11، 2003)، ص20.

(23) تقرير حالة البلاد: مكافحة التطرف، (عمان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي،2018)، ص6-7.

(24) سلطان حميد الجسمي، التطرف الديني. أسبابه وتداعياته، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.albayan.ae.

(25) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط: باب الباء/ فصل الراء، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة،1987)، ص118.

(26) مجموعة من المختصين، موسوعة نضرة النعيم: عن مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، (الرياض: دار الوسيلة،1418)، ص3828.

(27) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الباب الأول: تعريف وأحكام عامة، المادة الأولى، القرار رقم 648-د22، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2006/11/29)، ص2.

(28) قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//www.unodc.org.

(29) محمد مؤنس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعة المنصورة، كلية الحقوق، 1983)، ص39.

(30) أمل يازجي، محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، (دمشق: دار الفكر، 2002)، ص127.

(31) مصطفى عاشوراء، الميكروبات والحروب البيولوجية، (الإسكندرية: دار منشأة المعارف، 2005)، ص11.

(32) علاء شنون مطر، مفهوم الإرهاب في الفكر الإسلامي والعقلية الغربية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد41، (النجف: جامعة الكوفة، مركز دراسات الكوفة، 2016)، ص192-194.

(33) إسراء طارق جواد الجابري، جريمة الإرهاب الإلكتروني: دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة النهرين، كلية الحقوق، 2012)، ص23-24.

(34) نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقًا لقواعد القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1988)، ص14.

(35) محمد سيد سلطان، "الإسلام وإشكالية الإرهاب بين إزالة الاتهام والتصدي بإحكام"، بحث مقدم لمؤتمر: الإسلام والتحديات المعاصرة، (أسيوط/ مصر: جامعة أسيوط، 2007)، ص115.

(36) Malhorta.R. ,Does terrorism have an economic motive ?the inspired economist, https//www.inspiredeconomist.net.

(37) بشرى أحمد العكايشي، "الدوافع الاجتماعية لظاهرة الإرهاب"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 2011، العدد4، (الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، 2011)، ص286-287.

(38) أسماء بنت عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف، ط1، (السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2004)، ص19-20.

(39) جمهورية العراق، مستشارية الأمن القومي، استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007-2010، (مركز التخطيط المشترك، 2007)، ص9-29.

(40) مهند العزاوي، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي: دراسة تحليلية، ج1، (بغداد: مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، 2008)، ص2.

(41) رياض هاني بهار، غياب الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي، "مقال"، الاتحاد الوطني الكردستاني، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https://www.pukmeedia.com.

(42) حسين علاوي خليفة، استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2010-2015، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//wwwaraa.sa.

(43) مضمون وثيقة الأمن القومي لغاية 2028، تحديد المصالح العليا للدولة، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https//www.almasra.iq.

(44) نظلة الجبوري، الحراك السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي، (بغداد: بيت الحكمة،2012)، ص93-95.

(45) حسين حافظ وهيب، "ملامح التحول في النظم العربية"، أوراق دولية، العدد215، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)، ص5-7، وكذلك ينظر: طه حميد العنبكي، العراق بين المركزية واللامركزية الإدارية والفيدرالية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص54.

(46) جابر حبيب جابر، الأسوأ من المحاصصة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد11247، (لندن:2009)، https\\www.aawsat.com.

(47) عبد الله علي زياد، "مستقبل التوازن والصراع في الشرق الأوسط"، مجلة شؤون الأوسط، العدد153، (لبنان: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص80.

(48) حنان صبحي، الصراع الإقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، "بحث"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.democraticac.de.

(49) منى حسين عبيد، خلود محمد خميس، "العلاقات العراقية–الأمريكية في ضوء اتفاقية الإطار الاستراتيجي في استراتيجية بناء دولة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق"، بحث ملقى في المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، (بغداد: بيت الحكمة،2011)، ص134.

(50) عماد علو، التحولات الاجتماعية في العراق: الإشكاليات والحلول، "بحث"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.arab.140.dk.

(51) توفيق المديني، "العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير"، سلسلة دراسات، العدد13، (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2010)، ص31.

(52) سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب المضاد، (بيروت: دار الفكر العربي، 2005)، ص92.

(53) هيفاء أحمد، ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي، (رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1998)، ص4.

(54) فاروق عبد البر، دور المحكمة الدستورية المصرية في ضمان الحقوق والحريات، (القاهرة :2004)، ص160، وينظر أيضًا: فارس كريم، البطالة وسبل معالجتها في العراق، "مقال"، جريدة الزمان، العدد2107، (لندن 2005)، https\\www.azzaman.com.

(55) طالب جبار حسن، زينب كاطع ناهض، الإرهاب الإلكتروني أسبابه وطرق علاجه، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2019)، ص5-6.

(56) أمنية بكار، الأساليب الإقناعية الموظفة من قبل التنظيمات الإرهابية لاستقطاب الشباب عبر الميديا الجديدة: تنظيم داعش الإرهابي انموذجًا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد27، (الجزائر: جامعة محمد لمين، 2017)، ص232.

(57) ريهام عبد الرحمن رشاد العباسي، أثر الإرهاب الإلكتروني على تغيير مفهوم القوة في العلاقات الدولية دراسة حالة: تنظيم الدولة الإسلامية، "بحث"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.democraticac.de.

(58) عبد الله بن عبد العزيز بن فهد العجلان، الإرهاب الإلكتروني في عصر المعلومات، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول "حماية أمن المعلومات والخصوصية في قانون الإنترنت"، القاهرة: 2-2008/4)، ص18.

(59) Mark Ward , Iraq conflict breeds cyber-war among rival factions, https\\www.BBC..com.

(60) محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، (كردستان العراق: مؤسسة موكوباتي، 2000)، ص158.

(61) مهند العزاوي، استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي: دراسة تحليلية، الجزء الأول، (بغداد: مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية، 2008)، ص12.

(62) استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، (العراق: مستشارية الأمن الوطني، أمانة سر اللجنة العليا لأمن الاتصالات والمعلومات)، ص8-9.

(63) علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني العراقي، "مقال"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\ bayancenter.org.

(64) استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب: عرض وتقديم، "تقرير"، (ألمانيا/ هولندا: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات والتقارير، 2022)، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولة (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.europarabct.com.

(65) إحسان محمد هادي، دور مؤسسات الدولة لمواجهة التطرف: المؤسسات التعليمية انموذجًا، "بحث"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.iraqcenter-fdec.org.

(66) مارسين الشمري، دور المؤسسات الدينية في الوقاية ومكافحة التطرف العنيف في العراق، (العراق: المنظمة الدولية للهجرة، 2023)، ص19.

(67) صفاء الكبيسي، خطة العراق لتعزيز أمن حدوده: أموال إضافية وأسلحة متطورة ومسيرات، "مقال"، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.alaraby.co.uk.

(68) مسفر بن صالح الغامدي، تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن الحدود البحرية ومراقبة الملاحة البحرية، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، د.ت)، ص5-6.

(69) جهاد عودة، محمد عبد العظيم الشيمي، أيمن زكي، مدخل للظاهرة الإرهابية في مصر والسعودية: تجارب استراتيجية، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص360.

(70) عمار أحمد رشيد، استراتيجية أوباما في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي في العراق: دراسة في الأهداف والأسباب، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد11، (جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، 2017)، ص343-344

(71) حمزة حسين عبيد، الإرهاب والتكفير: الإشكاليات والمعالجات، ط1، (بغداد: دار السلام الثقافي، 2015)، ص155-157.

(72) استراتيجية العراق لمكافحة الإرهاب: عرض وتقييم، (ألمانيا/ هولندا: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات والتقارير، 2022)، نقلًا عن https\\www.euoparabct.com.

(73) ظفر عبد مطر التميمي، انعكاسات ظاهرة الإرهاب على المنظومة الاجتماعية في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد16، (بغداد: الجامعة العراقية، 2019)، ص16.

(74) مصطفى السراي، أولويات السياسة الخارجية العراقية في حكومة السوداني، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014)، ص7.

(75) مجموعة باحثين، العراق وعلاقاته الخارجية: الواقع والآفاق، (بغداد: الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2012)، ص77-78.

(76) جمهورية العراق، وزارة الخارجية، دبلوماسية العراق في مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله، https\\www.mofa.gov.iq.

(77) القوى السياسية ترحب بحوار الحكومة لتنظيم العلاقة بين العراق والتحالف الدولي، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.ina.iq.

(78) دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، (الأمم المتحدة/ فيينا: المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 2009)، ص8.

(79) مصطفى كمال، الدروس المستفادة من خبرة مكافحة الإرهاب في العراق، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) متاح على الرابط الآتي :https\\wwwacpss.ahram.org.eg.

(80) اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والبعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في العراق تتشاركان لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، نقلًا عن شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، متاح على الرابط الآتي: https\\www.euam-iraq.eu.